إجراءات عباس تجاهلت "الفساد القانوني" ومن أين لك هذا!

كتب حسن عصفور/ تحدث رئيس سلطة رام الله محمود عباس، في مقره بالمقاطعة عن مسائل متعددة، في كلمة مطولة، لم تتم اذاعتها صوتا وصورة، ربما لمخاوف جدية من حدوث "سقطات" سياسية او غيرها يكون حسابها خارج التقدير.

ما لفت الانتباه، ليس ما قاله، سواء أصاب أو أصيب بحالة من عدم تركيز، تغييبه الكامل لذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى، التي صادف حديثه مرور 31 سنة على انطلاقتها، حدث كان حاضرا بقوة في فعاليات وطنية عامة، فهي ليست رقما حسابيا، بل مفصل تاريخي في مسار الثورة والشعب.

ليس صدفة ابدا، تجاهل عباس تلك الذكرى، فأي إشارة لها سيجبر أن يشيد بها ودروسها والمستجد المطلوب لتنشيط فعلها، ولا نعتقد ان العمر أفقده الإشارة الى ذكرى الانتفاضة التي أعادت شرارة الحضور الوطني الكبير لمنظمة التحرير، ومنها فتح باب اتفاق اعلان المبادئ الذي بسببه أصبح رئيسا لسلطة فلسطينية.

في خطابه المسترسل، أشار رئيس سلطة المقاطعة الى أنه يطالب أمريكا بالتراجع عن بعض قرارات، وهو مطلب حق، كما تحدث عن قرارات المجلس المركزي بخصوص العلاقة مع إسرائيل، ومنها وقف التنسيق الأمني، لكنه تجاهل الجانب الأساسي منها، وذهب ليشير انه طالب الكيان بضرورة بحث تعديل اتفاق باريس الاقتصادي، وفتح باب "التشاور" مع دولة الكيان، من بوابة وزير الجيش وليس غيره، وتلك مفارقة تثير السخرية حقا.

عباس تحدث عن الاتفاق الاقتصادي، وتجاهل الأساسي في تلك القرارات، وقف التنسيق الأمني، وهذا لا يحتاج الى أي "تشاور"، وكذلك سحب الاعتراف المتبادل، وهذا أيضا لا يتطلب لقاءات مع إسرائيل بل فعل من طرف واحد، وقبل هذا وذاك، اعلان دولة فلسطين وفقا للقرار الأممي لعام 2012، قرارات لا تحتاج سوى مرسوم من عباس وحده، تنفيذا لقرارات الهيئات الفلسطينية المركزية، لو حقا يريد "خيرا سياسيا" للشعب والقضية.

عباس تجاهل تحديد أي اجراء عملي ضد الكيان الإسرائيلي، فيما ذهب بعيدا في الحديث عن الإجراءات ضد حماس، ومنها "حل المجلس التشريعي"، وكأنه حقا يستطيع فعل ذلك، فتلك الخطوة لو حدثت دون "حل السلطة" التي هو رئيسها، سيكون "قرارا قرقوشيا" لا أكثر، وكل ما سيكون وقف رواتب نواب حماس ومن لا يرضى عنهم من غير حماس، فيما تستمر رواتب نواب فتح وتحالف عباس البرلماني.

ولعل الطرفة الأكبر التي لفتت الانتباه في حديث عباس، تلك الفقرات الخاصة بالفساد ومكافحة الفساد، وهو موضوع يستحق فعلا أن يكون أحد أبرز ملفات البحث الوطني، مؤسسة رسمية ومنظمات، لكن عباس تجاهل بشكل غريب، ان أول عناوين الفساد هو خرق للقانون والدستور، تبدأ بحصار قطاع غزة، ووقف رواتب آلاف من موظفي السلطة ومتقاعديها، وأوقف أعمال المجلس التشريعي بغير وجه حق، واستبدال القانون الأساسي بعدد من "المراسيم الرئاسية"، دون أي مستند سوى رغبة ذاتية.

كيف لمن تجاوز الدستور والقانون، أن يتحدث عن "فساد"، أليس استمرار رفيق النتشة في موقعه هو أيضا شكل من "الفساد القانوني"، حيث جدد له رئاسة الهيئة خلافا للقانون، فقط ليضمن تنفيذ ما يجب وما لا يجب نقاشه حول الفساد.

وفي السياق، أليس أول خطوات محاربة الفساد، تبدأ من سؤال من أين لك هذا، لمعرفة مصادر الثروة لأي كان، مواطنا، مسؤولا أو رئيسا او عائلات من هم في مواقع الحكم، وبالتأكيد "أولاد الرئيس"، ضمن من يجب أن يشملهم ذلك السؤال، وهو ليس اتهاما كي لا يقال أن هناك "نية مبيته" تنال من "صمود الرئيس عباس "التاريخي" ضد أمريكا ورئيسها ترامب، لكنه سؤال نتاج كثيرا مما يقال عن تراكم "ثروة خيالية" لأبناء الرئيس، ولقطع الشك باليقين، نطالب بمعرفة مصدر تلك الثروة وحقيقتها، ومعهم كثيرا من قيادات فتحاوية وفي السلطة وأجهزة الأمن وبعضا من محاسيبهم.

رائع ان يعلن عباس حربا ضد الفساد، لكن الأروع أن يبدا بذاته، عائلة ومسؤولي فصيله، وقبل ذلك تصويب كل ما هو فساد قانوني، دون ذلك والمضي كأن شيئا لم يكن ليس سوى "فساد مطلق ومركب".

قال عمر بن الخطاب في رسالته لأبي موسى الأشعري: " البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"، فهل لك فعل ذلك؟!

ملاحظة: أن يخرج استشاري كبير في جراحة المخ يطالب براتبه المقطوع منذ عشر سنوات، دون سبب حق قتلك جريم تضاف الى كمية الجرائم المتخذة، السؤال من يحاسب مرتكبها وكيف، سؤال بات مطروحا على طاولة النقاش!

تنويه خاص: بعض قيادات فتح تعتقد أن ما حدث من موقف رفض رسمي فلسطيني لرفض القرار الأمريكي لإدانة حماس عملا يستحق مقابلا، منيح يقروا كلام مندوب فلسطين في الأمم المتحدة يمكن يفهموا لو كانوا مش فاهمين!

أحكام الإعدام الحمساوية بين "الحق" و"القانون"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قامت حماس بالانقلاب السياسي - العسكري في يونيو 2007، وحركة الاعدامات والاعتقالات لما يسمى فئة "العملاء" والمشبوهين تتزايد بشكل يثير التساؤل، عن أسباب تلك الظاهرة، التي لم تكن يوما بتلك الأرقام التي تتحدث عنها، خاصة وهي تشير دوما الى "يقظة الأجهزة الأمنية"، ما يفرض معالجة جادة، بعيدا عن "الشعاراتية"، لأسباب ذلك.

لكن، السؤال الأبرز الذي يجب ألا تستخف به "سلطة الأمر الواقع" في قطاع غزة، ذلك البعد القانوني في قرارات الإعدام، التي تنفذ خارج القانون، والذي ادعت أن كل الأحكام الصادرة تستند اليه، لكنها تجاهلت أحد أركانه الرئيسية وهي ضرورة مصادقة رئيس السلطة، او رئيس المنظمة أو رئيس الدولة لتختار ما تشاء منها، على تلك الأحكام قبل التنفيذ، ولا يتم سريانا دون ذلك، كمكمل قانوني واجب.

قيام حماس بالمحاكمة دون إعلان شروط المحكمة وطبيعة الدفاع، وهل حقا أتيح للمتهمين "المحاكمة العادلة" التي تضمن للمتهم حقه القانوني، يمثل أيضا نقطة غير مضيئة، لكن القيام بتنفيذ الأحكام دون إكمال البعد القانوني يفتح باب التشكيك السياسي والمهني بها.

يمكن لحماس أن تصدر ما تشاء من الأحكام، حقا ام بغير حق، فتلك مسالة يجب على منظمات حقوق الإنسان أن تبحث حقيقتها، لكن ما ليس من حقها هو أن تذهب بعيدا في انتهاك "القانون الأساسي"، كما سبق لها أن فعلت في حالات سابقة، فتنفيذ الأحكام دون مصادقة رئيس السلطة يمثل "طعنة سياسية -قانونية" فيها، والأخطر أنها إعلان رسمي باستبدال "شرعية" بأخرى، وأنها لم تعد رسميا تعترف بوجود رئيس لسلطة يجب أن يتم التعامل معه.

الموقف هنا، ليس مرتبطا بمواقف رئيس السلطة السياسية، ولا يرتبط بالانقسام ذاته، بل بضرورة التمسك بالقانون الأساسي الذي تدعي حماس أنها استندت له في إصدار الأحكام، بل وهي تذهب الى ابعد من قانون السلطة، بالعمل وفقا لقانون العقوبات الثوري لعام 1979، أي قانون منظمة التحرير الفلسطينية، والتي رئيسها هو ذات رئيس السلطة، ولعل ذلك أيضا يضع علامة استفهام مضافة.

دون نقاش هل القفز عن القانون الأساسي والذهاب الى قانون عقوبات منظمة التحرير، خطوة قانونية ام ثغرة قانونية، فما يجب التمسك به ان لا يتم القيام بالتنفيذ لأحكام الإعدام دون مصادقة الرئيس بأي صفة كان، خطيئة كبرى، بل وتزداد الشبهة السياسية تزامنا مع تنفيذ صفقة ترامب في مرحلتها الثالثة، لتكريس "كيانية خاصة" في قطاع غزة.

لقطع الطريق على أي آثار خطيرة لتنفيذ أحكام بغير وجه حق قانوني، يمكن أن يبقى المحكومين بالإعدام داخل السجن الى حين توفر فرصة مصادقة الرئيس، فتأجيل الإعدام لن يزيل ما لحق بهم من تهم، لكنه بالتأكيد رسالة سياسية – قانونية لقطع الطريق على مؤامرة فرض "كيانية غزة" دون الضفة والقدس المحتلة.

وعشية معركة مع أمريكا في الأمم المتحدة، وتصدي بعثة فلسطين لذلك، مع تأييد من السلطة في رام الله، على قيادة حماس بألا تتسرع في البحث عن "مكاسب خاصة".

بعض الحكمة الوطنية ميزة وليست نقيصة!

ملاحظة: اعلام "الثالوث التركي القطري الإخواني" قال أن النائب محمد دحلان تعرض لضرب في دبي بسبب مقتل خاشقجي، شكله الثالوث وصل الى مرحلة العجز في اختراع الأكاذيب، هيك صار بدهم يرجعوا لـ"معلمهم الأكبر" ديفيد..مش حلو هيك سقوط!

تنويه خاص: رجل عباس القوي جدا محمود الهباش يطالب حماس بتقديم مقابل رفض المؤسسة الرسمية للمشروع الأمريكي، شو درجة الهبل اللي وصلت لها هاي الفرقة..المشروع ضد الفلسطيني وليس الحمساوي يا هبوش!

حديث "الإفك الانتخابي" لتمرير "خطة نتنياهو"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن خرجت "أطياف" حركة فتح (م 7) تدلي بكل ما يخطر ببالها لتفسير قرار لم يكن منشورا بعد، وهو حدث غير مسبوق، بل يمثل فضيحة كبرى لمن تسمى "المحكمة الدستورية"، لو كانت حقا تحترم ذاتها، كما تقول إنها "أعلى هيئة قضائية لتقدمت فورا باستقالتها، أو أحالت كل من تطاول على مكانتها الى القضاء بتهمة النيل من هيبتها وهيبة القضاء، بل البعض منهم تحدث زورا عن منطوق "تبريرها" لحل المجلس التشريعي، الذي تم نشره بعد يومين من اعلان رئيس بقايا سلطة الحكم الذاتي في الضفة محمود عباس، لكنها تجاهلت كل ما نال منها ومكانتها التي تدعي، وسارت في طريقها كما أمرها، من أراد قرارا سبق ان أعلنه قبل ذلك بكثير.

وبعيدا عن تركيب تفسير "قانوني" لرغبة رئيس سلطة الحكم المحدود، فمن القراءة الأخيرة وبعد نشر مبررات القرار في الجريدة الرسمية، يوم 24 ديسمبر 2018، تبين انه لا علاقة له بالحديث عن الانتقال من مرحلة السلطة الى الدولة، وليس دعوة لبرلمان تأسيسي، بل هو قرار يعيد إنتاج مجلس تشريعي "أوسلو"، لو كان هناك حقا انتخابات يمكن أن يتم القيام بها وفقا للظروف الراهنة.

من حيث المبدأ، نؤكد أن أي انتخابات في سياق السلطة القائمة ليس سوى "رغبة إسرائيلية – أمريكية" لتكريس المرحلة الانتقالية، كخيار ضمن الرؤية المشتركة المعلنة من نتنياهو والفريق الأمريكي لـ "عملية السلام"، بأن تقام "سلطة ما في

حدود 40% من الضفة الغربية، تحت سيادة أمنية إسرائيلية كاملة، مع تقاسم وظيفي – اقتصادي، تم التوافق على بعض ملامحه بين وزير مالية الكيان كحلون، ووزير مالية سلطة رام الله شكري بشارة، لتقديمها الى مؤتمر دافوس، ما يكشف حقيقة التوافق بين الطرفين.

وذهاب الى مناقشة فكرة الانتخابات ذاتها، متجاوزين التحفظات الجوهرية بأنها تكريس للرؤية الإسرائيلية بإلغاء اعلان دولة فلسطين، والتي اقرتها "المؤسسة الرسمية" منذ سنوات، فالحقيقة السياسية تقول، كيف يمكن تنفيذ تلك الدعوة واقعيا، وهل يستطيع عباس ومن يؤيده في قراره المعلن ضمن المشهد السياسي في الضفة والقطاع والقدس المحتلة حقا تنفيذه؟!

كيف يمكن لعباس أن يفرض اجراء الانتخابات في قطاع غزة دون توافق كلي مع حركة حماس، سلطة الأمر الواقع، التي تتحكم في مفاصل الحياة السياسية – الأمنية، ولا نعتقد أن هناك خطة لتحرير قطاع غزة من "السيطرة الحمساوية"، ما يشير ان القطاع عمليا لن يكون جزءا من تلك الانتخابات، وهي أول ملمح لفصل القطاع عن مسار عملية عباس الانتخابية.

وفي القدس المحتلة، يعلم كل فريق سلطة رام الله، انها لا تستطيع أن تجري الانتخابات في "العاصمة الأبدية" سواء منها المحتلة كاملا، أو بلدات منها بها وجود مدني فلسطيني، المعروفة بـ "منطقة ب "، دون موافقة كاملة من سلطات الاحتلال، ومنعها أو الموافقة عليها سيكون ضمن حدود "صفقة سياسية ما"، تشترط طبيعة تلك الانتخابات وحدودها القانونية، بحيث أن تستمر في بعض منها حضورا للسكان دون أي اثر للمؤسسة المدنية الفلسطينية، وسيتم التعامل مع بعض أهل القدس هنا كأنهم مسافرين، أو القيام بـ "صفقة خاصة" يتم بموجبها تسليم بعض بلدات القدس المكتظة بالسكان، وخارج حساب الضم الى سلطة الحكم الذاتي مقابل الاعتراف الرسمي بوجود "الهيكل" في ساحة البراق، وليس عبر بيانات صحفية او تصريحات إعلامية، كما جاء على لسان عباس والرجوب وبيان لمركزية فتح (م7).

فهل يمكن اجراء الانتخابات في مدن الضفة الغربية فقط، أو مدن الضفة وبعض القدس مقابل "صفقة تهويد البراق"، ودون قطاع غزة...فلو حدث ذلك حقا

سيكون تنفيذا عمليا وواقعيا لخطة إسرائيلية قبل ان تكون أمريكية، إقامة كينونة ما أكثر من "حكم ذاتي وأقل من "دولة" تحت السيادة الأمنية الإسرائيلية...دون رابط جغرافي مع قطاع غزة، ويمكن التفكير لاحقا بالبحث عن "كونفدرالية سياسية" بينهما.

بعيدا عن "الهوجة الإعلامية – القانونية الخادعة"، فالحديث عن الانتخابات ليس سوى حديث "إفك سياسي" يراد منه فتنة لتعزيز سلطة الفرد ومصادرة القانون وإلغاء النظام الأساسي، لتصبح قرارات "الرئيس" ومراسميه هي النافذة الى حين أن يأمر القدر بأمر ما.

لكن الحقيقة القائمة، هي انه لا انتخابات سترى النور وعباس حاضرا، لا انتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة وعباس رئيسا ولا وحدة وطنية وهو لا زال حيا...فابحثوا طريقا كي تحافظوا عل ما يمكن الحفاظ عليه من خطر "إفك السياسة" المنتظر!

ملاحظة: حكومة الكيان أجبرت على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة تحت وقع صراع تجنيد "المتدينين" (مش تحت ضربات البعض اللغوية)...طبعا في تل أبيب سيذهبون لها حقا، فيما رام الله ستتحدث عنها دون أن تراها فعلا!

تنويه خاص: عيد ميلاد جديد بأمل أن يكون مختلفا لأهل فلسطين أرض المسيح وقيامته... ولأبناء قطاع غزة الذين حرمتهم سلطات الاحتلال وسلطات النكبة تحية خاصة!

الخيار الأخير بيد الرئيس عباس بعد "وداع المصالحة"!

كتب #حسن_عصفور/ لم يعد هناك أي إمكانية للحديث عن "مصالحة وطنية شاملة"، بالمعنى الحقيقي، ووفقا لكل ما سبق الاتفاق عليه "وديا"، او خطيا، فلا فتح (م7) تستطيع ذلك، بحكم ان قرارها مرتبط بشكل كبير بالواقع القائم في الضفة الغربية، او حركة حماس بحكم أنها سلطة أمر واقع في قطاع غزة، الى جانب أن كلا الطرفين لم يجدا في المتفق عليه ما يلبي أهداف أي منهما.

في الضفة الغربية، لن تسمح دولة الكيان بأن تكون حماس شريكا مناسبا في الحكومة فما بالكم بالحكم، بكل مؤسساته السياسية والأمنية، بفروعها المختلفة، أو أن تتحرك علانية ضمن مجلس تشريعي منتخب ومعترف به، وهو ما لن توافق عليه حكومة دولة الكيان، لأسباب مختلفة، ليس خوفا من "مقاومة" تدعيها حماس، بل ربما العكس فوجودها سيكون "جدارا واقيا" كما قطاع غزة، ما قبل المسيرات وما بعدها ضمن تفاهم غير مباشر.

إسرائيل تبحث ترسيخ مشروعها التهويدي، على حساب المشروع الوطني ما يستوجب "تدمير أسس الكيانية الفلسطينية بأي مظهر كانت.

في قطاع غزة، واهم من يعتقد أن حركة حماس تبحث حقا عن "شراكة سياسية كاملة"، او ان بحثها عن المصالحة نابع من رؤية وطنية لتعزيز التمثيل، ولقد كشفت الأيام الأخيرة كم أنها ابعد ما يكون عن البحث عن "تصالح وطني ووحدة فعلية"، فما قامت به من نشاطات واتصالات ورسائل هو الجوهري الذي تريده، ولعلها استغلت "غباء" التحالف العباسي في إدارة ملف التفاوض التصالحي، لتبدو أنها الأكثر حرصا، وهي غير ذلك.

حماس تعلم يقينا، ان المصالحة الشاملة ستنهي كليا سيطرتها المطلقة على القطاع، وستفتح الباب لتشكيلات لن تسمح لها بكل ما كان خلال سنوات الانقلاب، الى جانب أنها تمثل رأس حربة سياسية لـ "تحالف تركي قطري إخواني"، لن يتم السماح لفريق من حماس بالتخلي عنه، وأي ممارسات غير ذلك ستعني كثيرا في داخل الحركة.

كل المؤشرات القائمة تؤكد انتهاء زمن المصالحة، والشقيقة مصر أكثر من يعلم تلك الحقيقة السياسية، فلا قيادة فتح الراهنة ولا واقع حماس الراهن يؤشران لإنهاء الانقسام، والمضي نحو مصالحة تعيد للفلسطيني تمثيله الشرعي الموحد، خاصة وأن أمريكا وإسرائيل يعملان بكل ما لهما من وسائل لاستمرار ذلك، خدمة لمشروعهم المشترك، بعيدا عن مسماه، "صفقة ترامب" أم "مشروع شارون – نتنياهو".

مشروع بدأت ملامحه الأولى تظهر صيف عام 1995 بعد لقاء شارون عباس، حيث وضع أسس فصل قطاع غزة ضمن "كيانية خاصة" مع منح 40 % من

الضفة دون القدس، عدا بعض أحياء منها تمثل عبئ بكثافتها السكانية على التهويد فيها، حالة كيانية خاصة، حددها نتنياهو مؤخرا، بأنها أكثر من حكم ذاتي ولكنها بالتأكيد لن تكون دولة.

مشروع يكمل قانون عنصري بـ "يهودية دولة إسرائيل"، بحيث تضم ما يقارب الـ 15 % من الضفة الى جانب القدس الشرقية الى إسرائيل لتصبح جزءا منها، ويتم تقاسم وظيفي – اقتصادي في "منطقة حائرة" في الضفة الغربية، ليست من الحكم الذاتي وليست جزءا من إسرائيل، مع السيادة الأمنية للكيان على الكيان والمنطقة الحائرة.

ولمواجهة المشروع التهويدي، الذي يمثل "نكبة رابعة"، لم يعد الاستخفاف به مجديا، انحسرت كل الخيارات الوطنية لحصار ذلك، في خيار سياسي وحيد لا يملك أمره سوى الرئيس محمود عباس بصفته وموقعه وما يمثل، رئيسا لدولة، وليس رئيسا لسلطة، بأن يتحمل مسؤوليته التاريخية، وقد يكون الأخير، لحماية ما يمكن حمايته من مسار وطني قضية ومشروع، بالعودة الى تنفيذ كل قرارات "المجلسين الوطني والمركزي"، و"تنفيذية المنظمة"، والبداية بإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19 /67 لعام 2012، ومنها تبدأ حركة تنفيذ القرارات الأخرى، سحب الاعتراف المتبادل ووقف التنسيق الأمني، بما يمثلان حجر الزاوية في العلاقة مع إسرائيل.

نعم، تنفيذ ذلك سيكون له ثمن "شخصي" للرئيس عباس ومن معه، وقد يكون له تبعات فورية على بعض جوانب الواقع القائم، لكنه بالتأكيد سيعيد رسم خريطة سياسية جديدة، وسيدفع الكيان الى المربع الأول في العلاقة مع الشعب الفلسطيني، وتحديدا سحب الاعتراف المتبادل، والذي كان جزءا من مساومة لم تكتمل، ولذا سيكون لذلك أثر جوهري في حصار الكيان، عربيا ودوليا، خاصة من استغل ذلك لتبرير العلاقة مع تل أبيب، الى جانب إعادة وضعها في أطار أنها دولة احتلال.

الثمن الشخصي ينتهي بأسرع مما يحسب البعض في إطار المعركة الوطنية الكبرى، فذلك التغيير سيؤدي الى قيام "اصطفاف وطني جديد"، ضمن معادلة " الدولة في مواجهة الاحتلال"، ستكسر كل محاولة للنيل منها، ولن تجرؤ حركة

حماس أن تقف موقفا معاديا أو مخالفا لتلك المعادلة الوطنية، وسيفرض عليها تعاملا مع الواقع الجديد.

نعم، التحدي التاريخي بات هو الخيار الأخير الذي يملكه الرئيس عباس، وغيره فـ"نكبة رابعة" قادمة وبأسرع من تفكير البلهاء!

ملاحظة: قناة عبرية كشفت عن "نزاهة حماس المالية" بعد أن أعادت 100 ألف دولار من المال قطري، لكنها وضعت "سما خاصا" بأن تلك النزاهة نتاج شروط التوقيع للحصول عليها...السؤال لمن عادت تلك الدولارات!

تنويه خاص: صمت الفصائل والشخصيات الوطنية على سلوك حماس السياسي الأخير، نقطة سوداء توازي ذات السلوك...الصامت عن الحق شيطان أخرس فما بالك لو كان حقا وطنيا!

"السترات السوداء" سلاح فعل في وجه الانقساميين!

كتب #حسن_عصفور/ نعم هناك "رزمة أوراق" موقعة وغير موقعة تتعلق بملف طي المرحلة الانقسامية، التي شكلت الهدية الأكبر للعدو القومي، دولة الكيان الإسرائيلي، ومع "الرغي الكلامي" المتواصل من أطراف النكبة الانقسامية حول ضرورة وضع نهاية له، لكن الحقيقة الصارخة، أن ذلك مستمر بفعل فاعل معلوم، لن يسمح بنهاية له، ما لم يحدث تطور غير تقليدي في المسار الوطني العام.

لا يوجد فلسطيني، لا يعلم أن الانقسام هو جزء من "مؤامرة سياسية" تم رسم خطوطها بين دوائر عربية إسرائيلية أمريكية، بعلم أطراف فلسطينية، كونها السلاح الأهم لكسر المشروع الوطني وفسح الطريق لتمرير "المشروع التهويدي البديل"، بضم جزء واسع من أراضي الضفة والقدس الى إسرائيل، كمقدمة لإعلانها رسميا "دولة يهودية" باتت مكتملة الأركان بعد الانتهاء من ضم ما يسمونها بـ "يهودا والسامرة" وفقا للمشروع التوراتي، فبدونها لا يمكن اعتبار كيانهم دولة يهودية.

الانقسام ليس فعل الصدفة، ناتج عما يعتقد البعض بأنه "جشع حمساوي" للسلطة، و"ضعف عباسي" لمواجهته، بل هو فعل كان جزءا من الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية، للنيل من الوحدة الفلسطينية الوطنية، مستخدمين أطرافا عربية، لتمرير ذلك بشعارات مختلفة، لم تكن البداية مع انقلاب حماس، بل سبقتها بسنوات طوال، لكن انقلاب 2007 كان الأسهل لتكريس ذلك الانقسام.

وأمام ارتباك المشهد العام، وضعف الفعل الفصائلي والشعبي لتحدي الانقسام والمنقسمين، رغم محاولات عدة حاولت أن تقود مسار المواجهة، بعضها ولد مبشرا بأنها قد تستطيع، لكنها لم تكتمل، وتحولت الى تجارب غير مرضية وربما غير مقنعة لغالبية شعبية، دون تحديد أسباب ذلك.

ومنذ فترة وجيزة، خرج ما عرف بـ "نداء الاستغاثة السياسي" لسبع فصائل منها الجهاد والجبهتين، ما فتح "أملا جديدا، بتشكيل قوة استقطابية خارج معادلة الثنائي "فتح وحماس"، بثقل سياسي عسكري وشعبي، وبلا سبب توقفت المحاولة عند بيان يتيم رحبت به حركة حماس وتجاهلته حركة فتح، مع أن قوى النداء يمكنها ان تقود حركة شعبية جادة لكسر رتابة المشهد العام لو قررت.

والى حين ولادة قوة شعبية خارج التقليد العام، ربما أصبح ضرورة التفكير بكسر النمطية التقليدية، والاستفادة من تجار التمرد العام الذي أصبح حاضرا بقوة لم تكن ضمن حسابات متعارف عليها، فعل يستلهم "غضب السترات الملونة"، ولتبتكر فلسطين "#سترات_سوداء" في وجه الانقسام والمنقسمين، ويمكن لكل رافض لذلك ان يكون جزءا منه، بلا مظاهر قيادية ولا حركة استعراضية لشخصيات تتباهي بأنها تشارك في مسيرة، دون أن تدرك أنها تنهك المشاهد والقارئ بصورها وكلامها الممل والبليد.

نعم، شعب فلسطين منح العالم كثيرا من رموز كفاحية، وجسد بانتفاضته الكبرى نموذج فريد، لكن لا نقيصة ابدا من استلهام فعل يسارع أن يصبح "الحدث الغاضب الأهم عالميا"، وقد يتسع الى حركة غضب عارمه ضد التوحش الرأسمالي، والتغول غير المحدود لإفقار الانسان.

لتبدأ وسريعا ولادة حركة "#السترات_السوداء" في فلسطين ردا على استمرار الانقسام، نحو ولادة حركة شعبية واسعة لحصاره على طريق قبره، فدون نهاية

ذلك لن يكون هناك مشروع وطني فلسطيني، ولا مكان لـ "حلم ولادة دولة فلسطين".

الانتفاضة مطلوبة لكسر الانقسام وأدواته على طريق كسر المحتلين ومشروعهم، ذلك هو سبيل الحق الوطني.

ليكن سلاحنا: "#السترات_السوداء" في مواجهة الانقسام والمقُسمين!

ملاحظة: رئيس سلطة المقاطعة محمود عباس يفاخر بأنه ضد السلاح وضد الصاروخ ويدعي أنه مع المقاومة الشعبية "السلمية"، طيب خلي فصيلك يطلع مسيرة من "الفين" شخص فقط ضد المحتلين، ونشوف هل ستبيض وجوه أم تسود يا "حودة"!

تنويه خاص: عملية رام الله العسكرية الجديدة ضد جيش المحتل ومستوطنيه، رسالة غضب جديدة، وتعكس تحديا خاصا، المهم أن جيش الاحتلال بات مصابا بهلع اسمه "نعالوه"...فعلا عاشت الاسامي يا "أشرف"!

الى حركتي الانقسام (ف – ح) ...الترهيب ليس حلا!

كتب حسن عصفور/ مع نهاية عام، ترك مرارة غير مسبوقة للفلسطيني أينما كان حاضرا، وطنا وشتاتا، سواده السياسي فاق المتوقع، انحدار المسؤولية لدى سلطتي الأمر الواقع في بقايا الوطن كان سمة بارزة، إدارة الظهر للهم الوطني العام، وذهبا للبحث عما يعزز ما لديهما من "حصص سلطوية" تركت لهما من قبل سلطة الاحتلال.

قبل أيام، حاولت حركة حماس أن تقيم مسيرات احتفالية في بعض مناطق الضفة، بعيدا عن عمليات عسكرية، أوجعت المحتل وسلطة عباس في آن، حتى أن رئيس سلطة المقاطعة عبر عن "عتابه" لنتنياهو كيف له أن يرسل مالا لحماس لتجهز عمليات تنفيذ في الضفة ثم يعاقبه، رغم انه يبذل جهده المطلق لمنع أي عمل مسلح.

أجهزة أمن سلطة المقاطعة مارست ترهيبا وضربا لمنتسبي حماس الخارجين في مسيرات احتفالية بذكرى تأسيس حركتهم، وحاولت سلطة "الحكم المحدود" في حينه تبرير ذلك، بأن المتظاهرين لم يحصلوا على ترخيص مسبق، وأن بعضها رفع علم الفصيل بدلا من العلم الفلسطيني.

حركة الترهيب في مناطق الضفة ضد حماس وكل معارض سياسي لعباس هي السمة التي تسود المشهد الأمني، تحت ذرائع معيبة، رغم انه في نهاية الأمر الضفة بكل ما فيها، سلطة وأجهزة ومؤسسات لا تزال تحت سيادة دولة الاحتلال، جيشا وأجهزة أمنية، ولا ضرورة للتذكير بما حدث في الأيام الأخيرة من "إهانات" وجهت لمن يدعون "السلطة" ويمارسون "البشاعة الإرهابية"، ضد من لا يقبل "خنوعا سياسيا – أمنيا" لهم وتنسيقهم.

وفي قطاع غزة، لا تترك حركة حماس الفرصة كي تفرض "سلطتها" بالقوة الجبرية، إرهابا فكريا ومطاردة سياسية، وقمعا واعتقالا كلما لمست أنه هناك ما يمكن أن يمثل "غضبا شعبيا"، أو "ململة بشرية" ضد منهج تحكم في حياة قطاع غزة، هو الأكثر رداءة في مناهج الحكم وبات عمليا نظام "تحكم" في حياة الغزي بكل مفاصلها الإنسانية.

أجهزة أمن حماس، انطلقت بشكل واسع لفتح "حرب اعتقاليه" ضد منتسبي "فتح – م 7" الذين يستعدون لإحياء ذكرى انطلاقة حركتهم، في الأول من يناير (كانون ثاني)، حملة واسعة بلا تحديد، بذريعة غير مفهومة، وكأنها رسالة أمنية مسبقة، أن لا تفكروا بالتشويش على "المشهد القائم".

بداية، لا يوجد أي منطق كان يسمح لحماس وأمنها فعل ما فعلت، بحملة "الاعتقال الاحترازي"، ذلك الأسلوب الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين مع أي مناسبة وطنية، فتبدأ بعمليات اعتقال واسعة لقطع الطريق على أي حراك، ويبدو ان حماس طاب لها ذلك المنهج الاعتقالي، وهي بذلك تجاوزت المنهج الأمني الفتحاوي في الضفة عبر أجهزة سلطتها.

يبدو أن أجهزة حماس بحثت عن "ذريعة" لترد "دين الاعتقال" و"القمع" بما حدث مع مناصريها على يد أجهزة امن سلطة فتح، باعتقال مضاد، لكنها فاقت ما

فعلت أجهزة رام الله، بأنها لم تنتظر "مخالفة" أنصار فتح "م7" للنظام العام وخرجوهم بلا "تنسيق" مع أمن سلطة الأمر الواقع.

الفضيحة لكلا طرفي النكبة الانقسامية، انهما يستعرضان قوة أجهزتهما الأمنية تحت بند "النظام العام"، وكلاهما يتجاهل ان حق احياء المناسبات الوطنية "حق" لا ينتظر رخصة، فما بالك وأن ذكرى انطلاقة فتح هي ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، ولا تحتاج لا رخصة ولا ترخيصا، من أي جهة كانت، وكل ما يراد عمل تنسيقي لضرورات "النظام العام".

لطرفي النكبة الانقسامية، فتح "م7"، وحماس، شعب لم ترهبه سلطات الاحتلال، لن تكسر إرادته أبدا أجهزة أمنية مصابة بـ "عمى حزبوي"، لا تزال لا تعلم من تخدم حقا...

الترهيب ليس حلا ولن يكون...تذكروا هذه الحكمة المستقاة من مسار شعب الجبارين يا فاقدي حصانة الانتماء الوطني!

ملاحظة: تقرير صحيفة "نيويورك تايمز" أكد ان جيش الاحتلال تعمد اغتيال المسعفة "رزان النجار" ابنة بلدة خزاعة، واعتبرها جريمة حرب...هل تستخدم سلطتي المصيبة التقرير الأمريكي لمطاردة عدو بدلا من مطاردة الأهل.

تنويه خاص: إسرائيل أصابها رعب وهلوسة من حركة "غير إرادية" لوزيرة الاعلام الأردني بدوسها علم إسرائيل المرسوم على أرضية مقر نقابي...تخيلوا لو عادت حركة الغضب العام ضد الدولة العنصرية في بلاد العرب...لتنشيط الذاكرة ليس الا.

بوش الابن وغرينبلات وبناية العار لـ "قيادة فلسطينية أفضل"!

كتب حسن عصفور/ عندما أعلن رئيس الحكومة الفاشية في إسرائيل يهودا براك، لحظات بعد انتهاء قمة كمب ديفيد 2000، بأن الرئيس ياسر عرفات لم يعد شريكا في عملية السلام، أدرك الخالد الشهيد المؤسس للكيانية الفلسطينية

المعاصرة، ان المواجهة الأكبر قادمة، سياسيا وعسكريا، وبدا يستعد لها بكل ما تتطلب تلك المواجهة من ضرورات.

ويوم 28 سبتمبر (أيلول) 2000، أطلق مجرم الحرب شارون شرارة المواجهة بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى بحماية مئات من جيش الاحتلال، لتبدأ المعركة مع تصدي أبناء القدس فكانت بداية المواجهة الكبرى التي امتدت 4 سنوات انتهت باستشهاد ياسر عرفات عبر عملية أمنية معقدة، لا تزال الأطراف المحلية المشاركة خارج المحاسبة الوطنية.

بالتوازي مع المعركة العسكرية لدولة الكيان، انطلقت خيوط "مؤامرة سياسية" لحصار أبو عمار، قبل ان تبدأ رحلة حصاره العسكرية، تطبيقا للإعلان "الباراكي"، ان عرفات لم يعد "شريكا"، والبحث عما اسموه الرجل المناسب لشراكتهم السياسية في مرحلة لاحقة.

في 24 يونيو (حزيران) 2002 أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ما اسماه رؤية أمريكية للشرق الأوسط و"حل الدولتين"، ومن أجل تحقيق ذلك طالب بضرورة اختيار "قيادة فلسطينية جديدة" لا صلة لها بـ "الإرهاب".

رؤية لا صلة لها بحل الصراع رغم كل طلاء الأكاذيب السياسي، لكنها وضعت أسس التغيير المراد تنفيذه لتأكيد المطلب الإسرائيلي بـ "إزاحة العقبة العرفاتية" من طريق تمرير مشروع "التهويد التوراتي" بعد رفضه الصريح في كمب ديفيد لأي بعد تهويدي للقضية الفلسطينية.

وبسرعة غير متوقعة بدأت "خلية فلسطينية" برئاسة محمود عباس للترويج لما أسموه بـ "رؤية بوش"، عبر "خلايا عنقودية" متعددة الأسماء، أشهرها ما اسماها الشهيد المؤسس أبو عمار بـ "خلية بناية العار"، التي عملت من أجل تنفيذ الخطة الأمريكية، وشعارهم أن القضية الفلسطينية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه هو الأساس وليس الأسماء مهما كانت "قدسيتها".

بدأت المخابرات المركزية نشاطها لتنفيذ خطة بوش للخلاص من أبو عمار، عبر فكرة تأسيس منصب رئيس الوزراء لتنتقل له غالب الصلاحيات، بحيث يصبح "الحاكم الفعلي"، وتهميش كلي للرئيس ياسر عرفات، وحددت واشنطن بالتوافق

مع حكومة إسرائيل الجديدة برئاسة شارون، محمود عباس دون غيره لهذا المنصب، وبعد عدة أشهر تم لهم ذلك، وخلال فترة وجيزة كشف البعض عن مخططه الحقيقي بـ "إزاحة" أبو عمار عمليا، فأطلق صرخته الشهيرة حول "كرازي فلسطين" ومؤامرته لتمرير خطة بوش.

في نوفمبر 2004 تمكنت قوى التنسيق الأمني -السياسي من اغتيال ياسر عرفات وفتح الباب لعباس رئيسا.

في 30 نوفمبر 2018، وبعد 16 عاما ونصف، خرج جيسون غرينبلات، مبعوث ترامب لعملية السلام في الشرق الأوسط، ليعلن عبر مقالة له نشرت بالإنجليزية والعربية، عن ضرورة وجود قيادة فلسطينية أفضل، مقالة شرحت تفصيلا أسباب تلك الدعوة، وضرورتها كما يرى لتغيير يجلب "الرفاهية للشعب الفلسطيني" (حدد المطالب والتوجه للضفة فقط).

المفارقة، ان أمريكا بعد أن نالت كل ما حلمت به، بل وما لم تتوقعه من تدمير المشروع الوطني الفلسطيني خلال العهد العباسي، بدأت تتحدث عما بعد مرحلته، لكنها لا تجد "شريكا" إسرائيليا معها ولا توجد بناية عار ولا كرازي، ليس لعدم القدرة بل لأن سلطات الاحتلال ليست على عجلة من تنفيذ الرغبة الأمريكية بخلق "كرازي 2"، فهي تعمل على ترسيخ "مشروعها التوراتي" دون أدني عرقلة، بل وبمساعدة عملية من أجهزة سلطة عباس.

التوجه الأمريكي بداية لتحضير مسرح الواقع السياسي في الضفة الغربية، بعد عباس، وبعض هدفه تغذية "الصراع الداخلي" في حركة فتح (م 7) للشخصية المطلوبة، بدأت بعض خيوطه تظهر الى العلن دون إعلان صريح.

غرينبلات، بدعوته تلك لن يذهب الى الطريقة البوشية -الشارونية لإزاحة عباس لكنه المح أنه زمنه قد انتهى، ويجب تهيئة القادم بعيدا عن أي مواجهة عسكرية، كما حدث بين عام 2000 الى 2004 أو حصار مقر عباس، أو أي شكل مما كان مع الخالد أبو عمار.

مرحلة "البديل" بدأت، تلك هي الرسالة الأبلغ لمقال مبعوث ترامب!

ملاحظة: مفارقة تستحق قراءة خاصة من "التحالف العباسي"، اعتصام آلاف في رام الله ضد قانون الضمان، ولم نجد عشرة اشخاص يتظاهرون لصالح معركة القدس كما يدعي بعض ناطقي المقاطعة، معقول مش قادرين تشوفوا "عزلتكم"!

تنويه خاص: مع فتح ملف التنظيم السري لحركة النهضة واغتيال بلعيد والبراهمي، تدخل تونس مرحلة لن تفلت منها حركة النهضة ما لم تعلن اعتذارا عن جرائمها وتصويبا شاملا لمسارها..عفكرة لم تتضامن أمريكا، أوروبا وقطر وتركيا مع المغتالين!

بيان كحلون وفضيحة سلطة رام الله لتنفيذ "خطة ترامب"!

كتب حسن عصفور/ ارتفعت في الآونة الأخيرة "الحملة الكلامية العامة" لقيادات من حركة فتح (م7)، المعروفة بحملة "لن نسمح – لن نقبل – لن نستمر وسوف..."، للرد على الحملة الشعبية الوطنية المتنامية لتطبيق قرارات "فك الارتباط" مع الكيان الإسرائيلي أمنيا، سياسيا واقتصاديا، والمفترض انها كانت ستبدأ فور صدورها ووضع آليات التطبيق من قبل تنفيذية المنظمة.

وبصورة مريبة، اتجهت سلطة الرئيس عباس الى خلاف ذلك، والسير بالاتجاه المعاكس، فواصلت التنسيق الأمني، بشكل مهين للشعب الفلسطيني وتمرده الوطني ضد قوات المحتلين في الأيام الأخيرة، وتقديم معلومات خاصة حول منفذي العمليات العسكرية في رام الله وغيرها، الى جانب تعدد قنوات الاتصالات واللقاءات الثنائية، مدنية وسياسية، وكلها بالذريعة المعيبة، انها ترسل رسالة الى الطرف الإسرائيلي، والتهديد بـ "قلب الطاولة"، لو استمرت في عملها التصعيدي.

ولأنها تشعر بداخلها "بخزي سياسي" من تلك الاتصالات واللقاءات، فهي لم تبادر مرة واحدة بكشفها، بل كلها جاءت عبر الإعلام العبري، ليجبر ممثلي السلطة في تلك اللقاءات باختراع "وهم التهديد" الذي يتم الحديث عنه منذ سنوات، مع كل إهانة سياسية – أمنية توجهها حكومة تل أبيب الى سلطة رام

الله، ولا يحتاج المرء كثيرا من الجهد للضغط على آلة البحث في "غوغل" لتظهر كمية التهديدات التي كانت كفيلة بإزاحة الكيان قليلا لو نفذ 3 % منها...

ولأن "حبل كذبهم قصير جدا"، أعلن وزير المالية الإسرائيلية موشيه كحلون، بعد لقاء كان يفترض "سريته" مع شكري بشارة وزير مالية سلطة رام الله، كشفا بما تناوله اللقاء، والذي لم يشر له ابدا بيان بشارة الإكراهي بأنه التقى كحلون. (والذي يتمتع، بغير كل أعضاء حكومته، بتواصل لم يتأثر بأي "هزة" في العلاقات مع مسؤولي السلطة، من الوزير الأول الى وزير الارتباط مع إسرائيل حسين الشيخ).

بيان وزير مالية الكيان تحدث عن أن، "الاجتماع كان جزءاً من التنسيق الاقتصادي المشترك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبحث القضايا الاقتصادية، خصوصاً أن كحلون يعد لخطة دولية لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، سيتم تقديمها الشهر المقبل في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس". وأوضح البيان أن "الخطة الإسرائيلية تتضمّن إقامة مناطق صناعية إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، وتحسين العمل على المعابر في الضفة الغربية وتسهيل مرور البضائع والأشخاص، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية.

البيان الإسرائيلي، يؤكد أن القادم هو تعزيز الارتباط الاقتصادي بين الجانبين، وهو يخالف كليا قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وكذلك قرارات "التنفيذية"، بل وبيانات حكومة رام الله ذاتها، التي دعت لإعادة النظر في تلك العلاقة، مع محاولات "التريث" لإيجاد "البديل المناسب".

ورغم مخاطر عدم الالتزام بالقرارات الرسمية، فإن البيان الإسرائيلي يكشف شكلا من أشكال "الكارثة السياسية"، وهي التبني الرسمي الفلسطيني عمليا لما تقدمت به الخطة الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب الإقليمية" في جانبها الاقتصادي، وفقا لما أعلن سابقا، وصرح به رئيس حكومة تل أبيب نتنياهو في خطاب قبل أسابيع، بأنه سيتم العمل على خلق مشاريع اقتصادية مشتركة في "منطقة ج". (مساحتها 60% من الضفة والقدس).

عناصر التفاهم المشار لها في بيان كحلون، ولن تقم حكومة رام الله وبشارة على نفيها، رغم مرور أيام عليها، يشير الى أن الحديث عن رفض الخطة الأمريكية،

ليس سوى كلام فارغ، ويبدو أن تصريح وزير خارجية تلك الحكومة رياض المالكي، حول إمكانية قبول الصفقة الأمريكية لو حافظت على "الحقوق الفلسطينية" رسالة ما للبدء عمليا بصياغة مفهوم "الحقوق الفلسطينية"، وجاء اتفاق كحلون – بشارة جزءا من تلك الخطة العملية".

يبدو أن أحرف النفي والجزم في اللغة العربية لها ترجمة خاصة عند فريق "التحالف العباسي"، ودلالات غير التي يعرفها الفلسطيني، وتفسيرات لا يفهم مضمونها سواهم...

من ينتظر تنفيذ سلطة رام الله ورئيسها لأي قرار من قرارات فك الارتباط بالكيان، بأي جانب كان، عليه أن ينتظر أبدا...

ملاحظة: بيان هيئة مسيرات كسر الحصار هدد بالعودة الى "خيار الجماهير" لو ما نفذوا اتفاق التهدئة...يعني الاتفاق مش خيار شعبي...طيب مرة ثانية لما تعملوا اتفاقات ما تقولوا بأنها خدمة للجماهير، وقولوا إنها لخدمة "فصائل الشعب".

تنويه خاص: مثير جدا أن يشير وزير الخارجية الروسي لافروف ان سبب عدم عقد لقاء عباس ونتنياهو غياب المصالحة...والغريب أن وزير سلطة رام الله الحاضر تجاهل تلك الإهانة السياسية...رغم ما تحمل من المساس بشرعية رئيسه.

"تنفيذية" منظمة التحرير "فاقدة الشرعية" بعد قرار حل التشريعي!

كتب حسن عصفور/ لأن الهدف من قرار رئيس سلطة "الحكم المحدود" حل المجلس التشريعي عبر "المحكمة الدستورية"، لم يكن بحثا عن مصلحة وطنية عامة، ولا من أجل إعادة الروح للحياة "الديمقراطية" التي لم تر النور سوى مرة واحدة، عام 2006 بأمر أمريكي، ومساعدة إسرائيلية قطرية، لتمرير مشروع "الفوضى العام،" عبر الأداة الإخوانية، يبدو أن محكمة رئيس السلطة لم تدرس

مختلف تبعات الاستجابة للرغبة الخاصة بالخلاص من "التشريعي"، وبـ "جناية" تشكل "قمة العار القانوني".

"دستورية السلطة"، أصدرت قرارها ولم تبحث آثاره القانونية على مختلف المؤسسة الرسمية الفلسطينية، ومنها مؤسسات منظمة التحرير، وطني، مركزي ولجنة تنفيذية، حيث أن أعضاء "التشريعي" الـ 132 يصبحون أعضاء في المجلس الوطني، ممثلين للضفة والقدس وقطاع غزة، بحكم الانتخاب المباشر من الشعب، وهم الأكثر تعبيرا عن حقيقة العضوية، مقارنة مع مجموعة من أعضاء يتم تعيينها "ضمن رغبات الرئيس وتوافقات حزبية" بعيدا عن "الكفاءة أو الحق".

من بين أعضاء "التشريعي" المنحل، هناك 6 باتوا أعضاء في تنفيذية المنظمة، وهم: صائب عريقات أمين سر ورئيس دائرة شؤون المفاوضات (عاطلة عن العمل منذ مفاوضات كمب ديفيد وقبل أن يصل اليها عام 2003 بغطاء ليس أوان الحديث عنه)، عزام الأحمد، زياد أبو عمرو، حنان عشراوي، بسام الصالحي وأحمد أبو هولي، هؤلاء نالوا عضوية التنفيذية بحكم عضوية المجلس الوطني كممثلين للتشريعي المنحل.

والى جان بهؤلاء النواب الذين فقدوا شرعيتهم، هناك 3 أعضاء شاغرة في التنفيذية، لم يتم انتخابهم في آخر مجلس عقد في المقاطعة، نتيجة رفض قوى أساسية في المنظمة والشعب، منها الجبهة الشعبية، حماس والجهاد، وبذلك يصبح عدد التنفيذية الباقون 9 من 18، ما يعني أنها فقدت نصابها القانوني، ما يفرض تصويبا قانونيا سريعا، إما بعقد مجلس جديد، او الطلب من المركزي تعبئة الفراغ، بعد تعديل العضوية وفقا لقرار "الدستورية"، أو تأكيد عضوية المجلس "المنحل" بفتوى خاصة ومن نوع جديد لتكيف قرار الحل مع الوضع القائم، كي تستكمل مسرحية القرار.

المسألة المثارة هنا، فقط لكشف عشوائية القرار ومن يقف خلفها، وليس تأكيد شرعية قرار حل التشريعي، الذي لم يكن به بندا واحدا يستند الى القانون، فمدخله استند الى غياب الانعقاد، دون أن يذكر من هو معطل الانعقاد مستغلا القانون الأساسي، وهو رئيس السلطة، أي كان مفروضا وفقا لمنطق وحيثيات

قرار حل التشريعي محاسبة محمود عباس لتعطيله المؤسسة التشريعية عن أداء مهامها وفقا للدستور، وإنفاق أموال بلا قانون.

ربما يخرج أحدهم، بتفسير "قانوني" يتوافق مع ذات "التفسير غير القانوني"، ليكمل مهزلة التطاول على القانون والنظام، فقط لترسيخ مصادرة "الدستور المؤقت" للسلطة الفلسطينية، لتخدم رغبات فرد مطلق الحكم، ليكمل مساره السياسي بالتوافق التنسيقي مع سلطات الاحتلال، على حساب قرارات الرسمية الفلسطينية، وليس تنفيذها.

العشوائية السياسية، لا يمكنها ان تنتج "قانونا يتفق والقانون"، وهذا ما أكده كل التأكيد قرار حل "التشريعي"، والذي بدأ تفسيره وتأييده وفرضه قبل نشره في الجريدة الرسمية، مكتفين بما قاله عباس، ووسائل إعلامه الخاضعة لأشد أنواع الرقابة، ولن تجد بها سوى كل من يؤيد رغبة الرئيس، ولن تقرأ أي تصريح مخالف لها، رغم انهم الغالبية الساحقة شعبيا ورسميا، والأكثر تمثيلا ضمن الواقع القائم.

لو كان، هناك مؤسسات مجتمع مدني، تمتلك خيارها لتصدت فورا لتلك الفضيحة القانونية – السياسية، ولقادت بالمقابل حملة إبطال مرسوم بلا أصل أو مستند، بل مشتق من "تزوير قانوني"، مقابل قيام حملة شعبية لسحب الثقة من "تنفيذية بلا نصاب فقدت الشرعية" وفقا لقانونهم، مع انها عمليا ليست "شرعية" لأنها منتج مجلس "وطني" غير شرعي، حيث تم التلاعب بالعضوية خلافا للقانون الأساسي وميثاق منظمة التحرير، ومنع انتخاب رئيس الصندوق القومي، رغم النص الصريح بانتخابه مباشرة من المجلس، واحاله صلاحياته الى مكتب عباس شخصيا ليصبح "سلاحه" ضد كل من ليس له ومعه، ومؤيدا لتنسيقه العام مع دولة الكيان وسلطات احتلالها.

حل "التشريعي" يستوجب حل "التنفيذية" فكلاهما بات "غير شرعي"، وفقا لقانون عباس ومحكمته الخاصة "الدستورية"...فهل ستلتزم بالقانون يا "رئيس"، وهل سنقرأ ان القرار غير قابل للنقاش وللتنفيذ فقط...

في انتظار "مكذبة" تبرير قانوني جديد...لا شرعية لـ "التنفيذية"، ويجب منعهم من التطاول على اللقب، ومنعهم من الاستخدام الى حين تسوية أمورهم شرعيا وقانونيا، أليس كذلك يا أولئك المفتيين!

ملاحظة: الفتى رامي، قال ان نواب التشريعي سيحصلون على راتب تقاعدي، طيب يا "ذكي" شو المدة التي سيتم حسابها لهم بغرض التقاعد، هل من يوم قرار "الحل"، أم من يوم "فقدانه الشرعية" وفقا لقرار فرقة ش الهرم السياسي، جاوب بعد ما تسأل ألف صديق، ويا دوب!

تنويه خاص: عضو "تنفيذية مجلس المقاطعة" غير الشرعية، قال إنه سيتم تشكيل "حكومة الدولة" بدون مشاركة حماس، والانتخابات وفق النظام النسبي الكامل...الصراحة أنه "كلام وارم"، لكن من وين جبت الحكي يا شطور!

خطاب عباس لـ "بعثرة" المشروع الوطني!

كتب حسن عصفور/ في خطوة "غير مفاجأة" ابدا، أعلن رئيس سلطة "الحكم الذاتي المحدود" في بعض الضفة محمود عباس، أنه قرر حل المجلس التشريعي، مستخدما "إسما حركيا وقرارا سريا" لمحكمة مجهولة النسب القانوني أسماها "دستورية".

خطاب عباس يوم 22 ديسمبر 2018، ربما يسجل في التاريخ الفلسطيني، بانه الخطاب الذي فقد كل شيء من الانتماء للوطنية والقانون في آن، فقد تجاوز به كل ما هو قائم سياسيا، قانونيا وتطلعا لآفاق مواجهة مشاريع ترمي لتدمير "الكيانية الفلسطينية الوليدة" عام 1994، نحو دولة أقرت بها اعترافا الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، كعضو مراقب، الى جانب أنها تحظى باعتراف عالمي ولها سفارات في غالبية الدول، الى جانب ممثليات لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لعلها المرة الأولى في التاريخ، ان تسمع بإعلان قرار لمحكمة ما، أي كانت درجة شرعيتها، من شخص ليس له علاقة بها، ومن هنا تبدأ الفضيحة الكبرى،

أن يعلن محمود عباس قرارا للمحكمة "مجهولة النسب" دون أن يتم نشره في جريدة رسمية أو غير رسمية، ليكشف مدى العوار القانوني قبل السياسي في ذلك "الإعلان الغريب"، ما يشير الى انها رغبة شخصية من عباس، فلجأ الى هيئة تمنحه أي غطاء لستر "عورته" التي يريد إعلانها.

في أبريل 2016، أعلن عباس بشكل مفاجئ عن تشكيل "محكمة دستورية" ترأسها شخص مقيم في المغرب، ارتبط بصداقة شخصية مع عباس، وجاء التشكيل خارج أي نص "دستوري" يسمح بها، أو يشير اليها، في إطار السلطة الوطنية وقانونها الأساسي، ولم تحدد في حينه المرجعية القانونية لتلك المحكمة، سوى انها جزء من حركة الرئيس عباس لترسيخ فرديته بمصادرة القانون.

وبعيدا عن فضيحة كشف السر الخاص قبل نشره، فما جاء في الخطاب العباسي، ليس سوى "هدايا سياسية" لكل ما هو غير فلسطيني، أولا ومحاولة قبل أخيره لردم الكيانية الوطنية، وإعلان رسمي بإنهاء دور مصر في المصالحة الوطنية، وخطوة عملية نحو فصل سياسي قانوني عن قطاع غزة والقدس، رغم كل اللغو بانها ستبقى عاصمة ابدية.

خطاب عباس حول الانتخابات ليس سوى عملية لتكريس الاحتلال بمنح الاتفاق الانتقالي وقتا مضافا، وهو بذلك يخالف كليا قرارات المجلسين الوطني والمركزي، التي دعت الى "فك الارتباط" عن دولة الكيان وسلطات احتلالها، لكن الحديث عن انتخابات تشريعية ورئاسية في ظل الوضع القائم، ليس سوى إعادة انتاج الوضع القائم باستمرار الاحتلال كمرجعية عليا، سياسيا وقانونيا.

عباس بالدعوة الى الانتخابات، يبحث تقديم تنازلات خطيرة لسلطات الاحتلال حول القدس، لأن أي انتخابات هناك لن تكون سوى بموافقة الحكومة الإسرائيلية، ما يعني إما انها لن تتم فيها، أو يتم التوافق على صيغة تنتقص من مكانة القدس السياسية – القانونية، وفي كلا الحالتين هي مأزق سياسي.

الحديث عن انتخابات في ظل الوضع القائم في قطاع غزة، وسلطة حماس الأمنية وغياب كلي لوجود مؤسسات السلطة العباسية، يؤشر الى أن البحث يدور حول مستقبل خاص لبعض الضفة، وهو ما يجسد خطوات عملية لتنفيذ بعض اركان "صفقة ترامب".

دعوة الرئيس عباس الى انتخابات هي عمليا دعوة للطلاق الوطني العام، سلطة ومنظمة، وهو بذلك يؤسس لمرحلة سياسية جديدة، تفتح الباب لكل الاحتمالات التي ستمس بالتمثيل الشرعي الفلسطيني، وتنتقل حركة الانقسام من "قطبية ثنائية" الى "قطبية متعددة"، تؤسس لانفصال سياسي – كياني، ما يمكن اعتباره "الهدية الكبرى" للمشروع المضاد الأمريكي – الإسرائيلي.

خطاب عباس يمثل رسالة واضحة بأنه تخلى كليا رسميا وقانونيا عن اعلان دولة فلسطين، وفقا لما تم الاتفاق عليه، ويشكل حديثه انه سيقدم طلب عضوية الى مجلس الأمن قمة السخرية السياسية، لن تحتاج أمريكا لاستخدام حق النقض "الفيتو" ضد ذلك، بل ما يحتاجه مندوب الكيان الإسرائيلي تذكير أعضاء المجلس بخطاب عباس لتجديد "شرعية سلطة الحكم الذاتي" لسنوات مضافة، وعليه يطلب تأجيل النقاش لما بعد انتهاء دورة السلطة الجديدة التي يريد لها عباس "شرعية انتخابية" بموافقة إسرائيل دولة ومؤسسات أمنية، بل وبتنسيق كامل معها.

بالتأكيد دعوة الخطاب لن ترى النور ابدا، وهو ما يعلمه عباس وأركان سلطته جيدا، لكنه قدم ما لديه من "هدايا سياسية" لبعثرة "المشروع الوطني الفلسطيني في كل اتجاه غير المكان الذي كان يجب أن يكون.

وهنا تبقى المسؤولية التاريخية لقواعد حركة فتح، وكادرها الذي حمل راية الثورة المعاصرة، هل يسمح بتلك المهزلة السياسية ويقدم تاريخ الثورة ومستقبل القضية الوطنية لـ "مجاهيل سياسية" وليس مجهول واحد... ذلك هو السؤال الأهم ردا على خطاب الكارثة!

ملاحظة: عباس في خطاب الهزل قدم وصلة عتاب علنية لنتنياهو، بأنه يقدم "المصاري" لحماس عشان تعمل عمليات في الضفة ليقوم بيبي بمعاقبة عباس...الى هذا الحد انحدرت!

عضو قيادة "التيار العباسي" عزام "أتحدى" قال، كل من يستقبل إسرائيلي هو "عدو" للشعب الفلسطيني، طيب فيك تكون قد حكيك وتعتبر سلطنة عمان وقطر والمغرب الى جانب "الإمارات" أعداء، نحن نتحداك قولها عزوم!

خطيئة حماس "الديبلوماسية"!

كتب #حسن_عصفور/ في خضم "وحدة" الموقف الوطني الفلسطيني العام، رسميا وشعبيا، في مواجهة المشروع الأمريكي لـ "إدانة حماس والفصائل" في الأمم المتحدة، نشرت وكالة أنباء عالمية ما قالت أنه "رسالة حماس الى الأمم المتحدة لم تصل"، وضمن التفصيل أنها أعادتها الى رئيس السلطة محمود عباس.

خبر ربما يستحق النقاش العام، بما لا يقل أهمية عن نقاش مشروع القرار الأمريكي، بما يكشف عما به من "مصائب سياسية" بالجملة، من حركة تصر انها فوق كل شيء، وأنها تملك "الحق الرباني" في القيام بأي خطوة أو عمل ما دامت قياداتها ترى ذلك، دون أدنى مسؤولية وطنية.

"رسالة حماس" التي لم تصل، ولن تصل، فضحت سلوكا "انعزاليا" متجذر في أعماق هذه الحركة عن الوطني العام، أي كان مظهره، وكأنها تصر بشكل مستفز أن تضع ذاتها في ركن بعيدا عن الوطنية المشتركة.

"رسالة حماس"، التي لن تصل يوما الى حيث أرسلت، جاءت في خضم معركة يشهد لها الجميع، بعيدا عن تفسير النوايا، او أنه حق وطني وفرض وليس منة لأحد، تقوم بها بعثة فلسطين في الأمم المتحدة، وبتعليمات من الرئاسة والخارجية، وحركة فتح (م 7)، وتلعب دورا هاما ومؤثرا في التصدي للمشروع الأمريكي، موقف لم يكن به ما يمكن اعتباره "تخاذلا أو قصورا" في العمل ضد الولايات المتحدة.

وبلا أدنى مسؤولية، أو احترام للذات فتحت قيادة حماس كل أشكال الاتصالات مع بعض دول ومسؤولين، دون ان تقف لحظة لمخاطبة الأصل في المسألة، وهي الجهة الرسمية الفلسطينية، أيا كان الموقف منها وسياستها، فهي بحكم الواقع ممثل الشعب الفلسطيني الرسمي في كل المحافل العربية والدولية، اختلفنا عليها أم اتفقنا، فتلك حقيقة لا يمكن لنا تغييرها بحكم "الرغبة الشخصية – الحزبية".

لكن حماس سلطة الأمر الواقع بالانقلاب العسكري المتفق عليه، تقرر انها هي "الشرعية الرسمية"، شاء من شاء وابى من أبى، ولذا فتحت هواتف قيادتها على كل من تجاوب مع رنة الهاتف، لتطلب رفض القرار، بل وبغباء "ديبلوماسي" نادر، ولا سابق له تقرر أن تخاطب الأمم المتحدة بشكل مباشر، متجاهلة فلسطين الكيان والتمثيل.

لولا أن البعض الأممي والفلسطيني أكد حقيقة الرسالة المنشورة، لقلنا ان تلك "دسيسة إعلامية" من أطراف تسعى لتوريط حماس وقيادتها في عداء مجاني مع الكل الفلسطيني، بما يحمله هذا الفعل من "دنس سياسي"، لتطاوله الصريح على الشرعية الوطنية، التي تدعي حماس ليل نهار أنها لن تمسها، وأنها تسعى لوحدتها.

رسالة حماس تعيد باب الشكوك الأولى لتأسيسها، بأنها جاءت ليس لتعزيز الوطنية الفلسطينية بل لتدميرها ضمن مخطط خلق بديل أو بديل مواز لمنظمة التحرير، وأنها ليست صادقة في كل ما تعلن بالحرص على الوحدة وإنهاء الانقسام، بل هي عمليا تستغل ارتباك قيادة فتح (م 7) لتعزيز سلطتها وتمثيلها على حساب الشرعية الوطنية.

حماس، وبعد أن حققت بعضا من مكاسب منذ أن أكدت تمسكها بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد، في لقاء بيروت يناير 2017، تكشف بالرسالة الحمقاء أنها لا تزال حركة باطنية "تضمر ما لا تعلن"، وأنها في أي فرصة متاحة لها ستكشف الحقيقة.

رسالة حماس العابرة للشرعية الوطنية، هي رسالة سياسية للولايات المتحدة، انها جاهزة عمليا للتعامل مع أي مشروع خاص بقطاع غزة، بعيدا عن الوحدة السياسية، وأنها لن تقف في مواجهة عملية لصفقة ترامب في حال تم التعامل معها كـ "ممثل شرعي للشعب الغزي"!

ما أقدمت عليه قيادة حماس بالقفز عن الشرعية الوطنية خطيئة سياسية تستوجب الإدانة الكلية من فصائل العمل الوطني، كي لا تذهب بعيدا في خطوات تشكل تدميرا لوحدة المشروع الوطني العام.

مطلوب من قيادة حماس اعتذارا علنيا عن فعلتها اللاوطنية، وتعتبرها "سقطة سياسية" نتاج غياب المعرفة والخبرة العامة.

حماس لا خيار امامها سوى ذلك، وغيره تصبح "شريكا فعليا" في تدمير المشروع الوطني، فـ"جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"، كما قيل قديما!

ملاحظة: صمت فصائل الشعب على أحكام الاعدام "العشوائية" في قطاع غزة يمثل تشجيعا لحماس أن تمضي بعيدا في "خطف غزة"...بعضا من اليقظة السياسية ضرورة وبسرعة!

تنويه خاص: مصافحة بوتين وبن سلمان "غير التقليدية" في بوينس آيرس، لن تمر مرورا عابرا في دوائر الأمريكان، وسيكون لها انعكاسات "غير تقليدية" أيضا...روسيا والصين تدعم تغييرا في السعودية وأمريكا والغرب يعرقله...أنه زمن الغرائب!

د. جاد الله ورسالة حماس القمعية!

كتب حسن عصفور/ ربما ساعدت ضجة قرار رئيس "بقايا سلطة الحكم الذاتي المحدود" في الضفة، بحل المجلس التشريعي خدمة لخطة نتنياهو السياسية، بالتغطية على خطوات قمع وإرهاب أقدمت عليها أجهزة حركة حماس الأمنية في قطاع غزة.

ففي ليل 23 ديسمبر 2018، أقدمت الأجهزة الأمنية الحاكمة في قطاع غزة باعتقال د. صلاح جاد الله، دكتور الهندسة الوراثية في الجامعة الاسلامية وأحد مؤسسيها، ومؤسسي حركة حماس، استمر في صفوفها لما يزيد عن ثلاثين عاما، لما كتب على حسابه الشخصي "الفيس بوك"، كلمات تحدث فيها بصوت عال وأحرف ناطقة، ما يقوله غالبية الـ 2 مليون غزي بصمت و"وشوشة"، وأحيانا بصوت شبه مسموع لابن الجيران.

لم تشفع للدكتور جارالله سنوات "خدمته" الطويلة في حماس، والتي تقارب نصف عمره تقريبا، وتجاهلت "القوة العمياء" ما قدم قبل أن يولد من قام بالاعتقال، لأنه

قال ما لا يجب قوله، وفقا للظلامية الفكرية – السياسية، نطق ما راه حقا، فكتب بأحرف كان لها أن تكون شمعة للبحث عما أشار، وليس سيفا لقطع لسان.

. "حياة النفاق والكذب والدجل، عندما تكون مسؤول ومترف وشعبك منهك وفقير ومعدوم"، "...عندما تعيش حياة رغيدة مترفة انت وابناءك وتبيع شعارات الزهد والصبر على شعبك"، "...عندما تضحك على شعبك بتعليق شماعة المعاناة على الحصار...اين انت من الحصار وتبعاته، عندما تنهب ما يأتي للشعب من اموال وتبني به الفلل والقصور، وتدعي انه يذهب الى الفقراء ووووو، تكذب وتتمادى في الكذب والتمثيل وتعتقد ان الشعب لازال يثق بك، خاتماً، اي حياة هذه واي نفاق وكذب ودجل وسقوط وصلتم اليه".

تلك هي الكلمات التي أودت بمن كتبها الى أقبية سجن لا يعرف مكانه، من تلك السجون المنتشرة في قطاع غزة، داخل مقرات أمن وتحت مساجد وجوامع، وبدلا من الاستماع لما كتب، واعتبارها "كلمة حق" أو شبه حق، او مبالغ بها، وتبحث فيما قال، وأنها صرخة لا يمكن ان تكون من فراغ، وهو يعيش بين ظهراني تلك الأجهزة، ويعلم يقينا أكثر من بني الشعب، معنى قولها في ظل أجهزة أمنية لحركة عايشها طويلا، ويدرك ان ما سيقوله لن يعامل وفقا لمقولة " الخليفة عمر بن الخطاب: أيها الناس من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومه ـ فقام له رجل وقال: والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فقال عمر: الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر بسيفه". لن نخوض كثيرا في صوابية بعض الكلمات هنا ولكنها للدلالة على قول الحق!

د. صلاح لم يستخدم سيفا ولا رصاصا لمحاولة ما رآه "اعوجاجا"، او يعتقد أنه "اعوجاجا"، لكنه قالها كلمات ليست سرية، فبأي منطق يتم اقتياده ليلا، ليرمي في أقبية معتقلات متعددة المسميات.

أي حركة تلك التي لا تطيق عشر كلمات تتحدث عن رفض سلوك ومنهج، أي رسالة إرهاب تريد فرضها حماس على قطاع غزة، مستغلة الحصار وأنها "حركة مواجهة" للعدو القومي.

الإرهاب الداخلي لحرية الكلمة ليس بعيدا عن أي إرهاب آخر، ولا فارق كبير بين هذا وذاك، ولا تبرير له بأي غطاء كان، ومن يدعي مقاومة عدو عليه أن يكون أكثر التحاما بشعبه، وسلوك القمع الداخلي ليس سوى "سلاح الضعفاء".

ولأن حماس مصابة بهلع وارتعاش من أي إشارة لسلوكها المرفوض شعبيا في قطاع غزة، لن تسمح بأي تنتشر حركة الرفض والنقد لذلك المنهج، وبدلا من تصويب الاعوجاج، تستخدم سيفها الأمني لكبح جماح أي رفض علني لممارساتها التي لم تعد سرية...

ونموذج مضاف لمعركة حماس رفضا لأي نقد أو كشفا لسلوكها، ما قامت به إعلاميا ضد تقرير قبل نشره، سربته لها صحيفة مرتبطة بقطر أرسلته الصحافية هاجر حرب لتلك المطبوعة وفق اتفاق عمل بينهما، لكن الصحيفة خانت الأمانة المهنية وسربته الى أمن حماس بدل من نشره أو رفض نشره، تحت ذريعة لا مهنية التقري، ولكونها صحيفة قطرية تنتمي للجهة التي تمول تلك "المساعدات" موضع الفساد المشار إليه أرسلته لأمن حماس.

أجهزة حماس قررت انه مزور هددت وتوعدت، تقرير تناول ما اسماه "فساد" مؤسسة مدنية تتعلق بالتنمية والمساعدات، وأشارالى وجود فساد كبير بها.

كان يمكن تصديق رواية حماس لو ان سلوكها حقا "شفاف" في توزيع المساعدات، وأنها لا تميز بين "غزي وغزي" سوى بـ "التقوى الوطنية"، وليس الولاء الحزبي الكريهة، خاصة وأن التقرير جاء بعد اعتقال د. جاد الله، الذي كتب كلاما كاشفا لفساد ونفاق يضرب جسم الحركة.

رسائل حماس الأمنية ضد أي رفض لسلوكها، تمثل إنذارا لا يجب الصمت عليه، تحت أي ذريعة كانت، فالإرهاب إرهاب كان ما كان مسماه، ومن يرفض رأيا لفرد لا يمكن أن يسمح بنقد من جماعة أو فصيل...رسائل القمع الفكري ومصادرة حرية الرأي ومنع كشف الفساد أخطر على المجتمع من أي مرض آخر.

وقبل الختام، ما هي أخبار تقارير فساد كشف بعضها صحفي من حماس؟!

ملاحظة: من طرائف "مؤتمر دعم القدس" الذي نظمه الرجوب، حضور 4 وفود من 6 شاركت، لها علاقات "تطبيعيه" مع إسرائيل، كيف نصدق حكي الأحمد زميل الرجوب في الفصيل ذاته، عن أن المطبعين هم "أعداء" للشعب الفلسطيني.

تنويه خاص: بسرعة برقية "فرحة جدا" أعلن محمود عباس جاهزيته لتلبية دعوة البابا فرانسيس للحوار مع إسرائيل، كمان مرة نتنياهو دار قفاه لعباس وللدعوة...ولسه بقول لك أسقطنا "صفقة ترامب"!

دروس سياسية من الانتفاضة والمسيرة ونكسة القرار الأممي!

كتب #حسن_عصفور/ سيبقى يوم 8 ديسمبر 1987 علامة فارقة مضيئة في مسار الكفاح الثوري الفلسطيني، حيث انطلقت شرارة "الانتفاضة الوطنية الكبرى" في وجه المحتلين والمحاصرين، رافعة القبضة والحجر رمزا مضافا لرموز الثورة بعد سلاحها وكوفيتها، انتفاضة أعادت الروح للثورة ومنظمة التحرير وزعيمها الخالد ياسر عرفات، بعد ان اعتقد من اعتقد أنها ذاهبة في "مهب الريح".

الانتفاضة الوطنية الكبرى، سجلت كأطول ثورة في التاريخ المعاصر، وبأنها صاحبة الاختراع السحري "الحجر في مواجهة الدبابة"، وصنعت رمزية جديدة للطفل الفلسطيني الذي كسر هيبة جيش الاحتلال ورهبته، انتفاضة كشفت كل "عرى المحتلين" كيانا وأجهزة، فاشية وعنصرية، انتفاضة قالت كلمتها، ان لا يمكن لأي كان أن يكسر روح الثورة والمقاومة عند شعب فلسطين، ولا يمكن لأي كان تجاوز قيادته الشرعية والوحيدة.

ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى، تحمل من دروس السياسة كثيرا مما يفرض حاضرا قراءتها بعيدا عن "الجعجعات الشعاراتية"، خاصة وأن ذكرى العام الراهن تتوافق وقطاع غزة يشهد بعضا من ملامح تلك الانتفاضة، مسيرات العودة وكسر الحصار، كشكل كفاحي إبداعي جديد يضاف الى سجل "الإبداع الوطني" في طريق الخلاص ونحو بناء دولة فلسطين.

الدرس الأبرز الذي يحضر اليوم بقوة، ان "شعبية الانتفاضة – المسيرة" وسلميتها العامة، هي السلاح الأهم لكسر غطرسة العدو القومي، وفضح جرائم حربه التي تفتح الباب واسعا لإرساله الى محكمة الجنايات الدولية، دون جهود قانونية كبيرة.

في الانتفاضة الكبرى، برز الطفل مقابل الدبابة، ومنها خرجت صورة الجيش كاسر العظام، مشاهد ربما غابت نسبيا لكنها تبقى حاضرة دوما، أطفال "جنرالات انتفاضة الحجارة كما قالها الخالد المؤسس أبو عمار"، صنعوا ملحمة أطاحت بالرواية الصهيونية الكاذبة، وصنعت فخرا دخل كل بيت غير فلسطيني، في الوطن التاريخي وفي الخارج.

انتفاضة كادت أن تنتهي كل منجزاتها، بعد أن خرج البعض ليكسر مسارها الشعبي – السلمي وجرها الى مظهر جديد، ما فتح باب "فتنة داخلية"، نالت من هيبة الانتفاضة الأبرز في تاريخ الشعب الفلسطيني، وبحكمة القيادة السياسية والزعيم الخالد ياسر عرفات، لم تنجح تلك الفتنة الطارئة من طعن الروح الثورية لتواصل الانتفاضة مسارها، الى أن فرضت معادلة الاعتراف بالممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على عدوها القومي، وانجبت اتفاقا فتح الطريق لبناء أول كيان وطني فلسطيني فوق أرض فلسطين، بعيدا عما حدث لاحقا.

دروس الانتفاضة الكبرى، تحضر مع مسيرات العودة وكسر الحصار، حيث تمكنت خلال أشهر أن تحدث إرباكا جذريا في المشهد العام، فلسطينيا وإقليميا ودوليا، مسيرات بقوة حضور وتنظيم فعال، أعادت الاعتبار لتلك السنوات، رغم أنها في منطقة مواجهة للمحتلين وليس تحت سلطات الاحتلال. مسيرات لها الكثير وبدأت تخسر كثيرا، خاصة مع اللجوء للمظهر العسكري، كان حقا ام فرضا ام انفعالا، يمنح الفلسطيني "نشوة خاصة" لكنه ينال من الأهم في المسيرات الشعبية.

معادلة التوازن في شعبية المسيرات واي شكل آخر، بما فيها الصواريخ، يجب أن تكون البند الأول على جدول الأعمال الوطني اليوم قبل الغد.

دروس الانتفاضة والمسيرات تفرض ذاتها بعد "نكسة" التصويت الكارثي في الجمعية العامة للأمم المتحدة 6 ديسمبر 2018 على المشروع الأمريكي لإدانة

حماس وفصائل فلسطينية، حيث نالت أمريكا للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة غالبية كبيرة ضد قرار يتعلق بالشأن الفلسطيني، 87 صوت لأمريكا و57 صوتا معارضا.

نعم، لم يكن التصويت ضد فلسطين، بل ضد حماس والجهاد، أساسا، لكنه بالجوهر ضد مشروعية الكفاح الوطني الفلسطيني، ولولا براعة مندوب فلسطين ودول عربية باللجوء الى مسالة التصويت بالثلثين، نظرا لكونها حالة خاصة، لكان "الفرح الفصائلي" بعد التصويت بات عزاءا شاملا.

حماس والجهاد قبل الآخرين، آن لهما أن يعيدا مراجعة الكثير من المسار الراهن، والتعامل مع العالم بجدية تفوق ما كان سابقا، وأن الأمم المتحدة، بكل هشاشتها كان لها أن تكون بوابة مطاردة لهما.

دون تفاصيل، فالمراجعة الجذرية الثورية من المسمى الى الرؤية، أكثر من ضرورة، ومن لا يتعلم من ضربات مفاجئة ليست ضمن المقرر لن يتعلم ابدا!

ملاحظة: أن تطلب فرنسا بضرورة رفع الحصار عن غزة ومعه تحقيق المصالحة الفلسطينية، الا يثير خزيا بأطراف النكبة الثالثة...مفترضين أن لا زال بهم بعضا من دم فلسطيني!

تنويه خاص: مشهد المندوب السامي القطري وهو يدقق في الوثائق الخاصة لمستلمي أموال المنحة القطرية تجسيد لحالة من الذل والمس بكرامة الفلسطيني التي لم ينل منها أحد...الفضيحة أن يتم ذلك تحت شعار "شكرا تميم المجد"!

رسائل إسرائيلية الى "المجعجعين" في مقاطعة رام الله وحولها!

كتب حسن عصفور/ لم يعد بالإمكان، أن تتجاهل قيادة سلطة المقاطعة، ومعها قيادة حركة فتح (م7)، بأن دولة الكيان وحكومتها، لم تعد تحسب لها حسابا أي كان نوعه، بل أنها بين حين وآخر، تلجأ الى "كسر هيبتها" أمام الشعب الفلسطيني أولا، والعالم ثانيا، رغم كل "الخدمات" التي تقدمها أجهزة السلطة، ورئيسها من خلال حركة تقديم "خدمات أمنية" دون مقابل.

حكومة نتنياهو، وأجهزتها الأمنية قامت باقتحام مقر وكالة "وفا" الرسمية"، وهي التي لا تمثل أي منبر تحريضي اطلاقا ضد الاحتلال، وملتزمة تمام الالتزام بمواقف رئيس سلطة المقاطعة، انتشرت قوات المحتلين على بعد أمتار من مكتب محمود عباس، بعد يوم واحد من رسالته " السلامية جدا" ورفضه المطلق لأي عمل عسكري أو مسلح صاروخا كان أم رصاصة.

ولأن الاحراج كان كبيرا، مع "هروب قوات الأمن العباسية" من حيث تتواجد يوميا، دون أن تشتبك حتى باللسان مع قوات الاحتلال، لم تجد رئاسة المقاطعة سوى ان تصدر بيانا "ناريا" تهدد فيه بأنها ستتخذ إجراءات "غير مسبوقة" لو استمرت إسرائيل بأفعالها، وقبل مضي 24 ساعة قام جيش المحتلين باقتحام ذات المنطقة، وحاصر وزارة مالية عباس وصادر كل كاميراتها وما حولها، في رسالة غاية في النطق، لنرى أين هي تلك الإجراءات "غير المسبوقة".

وكانت الفضيحة الأكبر، ان صمتت كل أجهزة سلطة "خطف القرار الوطني"، لم تنطق بكلمة واحدة وليس فقط لم تطلق رصاصة واحدة، سمحت بكل "أدب" للقوات الاحتلالية استكمال مهامها، وكان همها الأبرز عدم دخول وزارة المالية لسحب "وثائق خاصة"، فكانت هدية نتنياهو لعباس بعدم اقتحام وزارة "المال الخاص".

مفارقة الفرقة العباسية، انها تجاهلت الجوهري في الأفعال الإسرائيلية وذهبت لتقيم حملات "تضامنية" مع وكالتها الرسمية، وكذلك مع "خطر وهمي" اسموه التحريض على الرئيس عباس، بعد نشر ملصق في منطقة معزولة، لم يفهم من وضعه ولما، لكنها وجدت به مادة لتمثيل "بطولة"، يبدو انها لم ترق كثيرا لسلطات الاحتلال، فكانت حركة الاقتحام الثانية، ليغيب الرئيس ومعه كل من هدد وتوعد.

ما يثير الانتباه، انه ورغم كل بيانات أركان سلطة عباس حول تهديد حياة "الرئيس" لم نر خمسة أفراد من بني فلسطين يخرجون ليعلنوا دعهم له، وتنديدا بمحاولات تهديده، لم تثير تلك "الحملات" الإعلامية التي أطلقتها الفرقة العباسية سوى بيانات فقيرة اللغة والمضمون، وكأن أهل البيت يعلمون ما حاولت الفرقة تمريره خداعا.

مسألة غياب رد فعل شعبي، كانت ملفتة تماما، مع ان الحملة عنوانها تهديد "حياة الرئيس المجاهد"، لكنها لم تثير قيادة سلطة خطف القرار.

وبعيدا عن غياب الفعل الشعبي والتعامل معها وفقا لحسابات المقاطعة، فالأبرز تلك الرسائل التي أرسلتها حكومة الكيان، من سلوكها الأخير الرامي لكسر هيبة عباس وفريقه، امام شعبه أولا، وامام معارضيه ثانيا، رغم انه قدم ما لم يطلب منه أساسا، ولعل تصريحه يوما قبل ذلك كان "شهادة اعتراف" بذلك، لكن حكومة بيبي بدأت في تنفيذ مخطط ما بعد عباس عمليا، وهي تتعامل مع وجوده كحالة آنية مؤقتة، ولذا بدأت في الاستعداد العملي لما سيكون.

دولة الكيان، تعلن بما قامت به وما سيكون يوميا، ان الأمن في مناطق "أ" أصبح جزءا من "الأمن الإسرائيلي"، وهو صاحب الكلمة العليا في تلك المناطق، ولا هيبة لأي كان سوى "هيبة إسرائيل"، ولذا فما حدث، وبعد بيان رئاسة المقاطعة، حدد آلية سلوك المشهد في تلك المناطق، وربما تبدأ سلطات الاحتلال بفرض مدونة سلوك جديدة لكيفية تعامل قوات أمن السلطة بأمر قوات جيشها.

وبعد، ماذا سيكون فعل سلطة المقاطعة على رد فعل حكومة نتنياهو بانتهاك حرمتها الوطنية وهيبتها السياسية، ذلك هو السؤال المنتظر؟!

ودون مصادرة حق، فمن ينتظر منها فعلا يوازي 20 % من بياناها التهديدي، هو كـ "طالب الدبس من قفا النمس"!

ملاحظة: بعد العملية العسكرية ضد مستوطني "عوفرا" وكذا جيش الاحتلال، هبت قيادات امنية وسياسية إسرائيلية، موالاة ومعارضة لزيارة جرحى العملية، في رام الله قادة السلطة هبوا لزيارة مقر الوكالة الرسمية، القيادة مش لقب وحياتك يا فلان!

تنويه خاص: من العار الوطني أن تصمت قوى فلسطينية تدعي "الثورية" و"المقاومة" وألقاب بلا حساب على تصريحات الحاكم العسكري القطري لقطاع غزة محمد العمادي، من يقبل الهوان لا يحق له التظاهر ببطولة وهمية!

سلوك حمساوي "انفصالي" لا يتوافق و"مبادرة هنية"!

كتب حسن عصفور/ عندما سارعت حركة فتح (م 7) برفض ما يمكن تسميته "مبادرة هنية"، اعتبرنا ذلك تسرعا غير مقبول، وموقف يعيد إنتاج الأزمة، ولكن بمظهر آخر يؤدي إجباريا الى خلق حالة فلسطينية لن تكون فتح منها بتشكيلها الراهن، وأشرنا الى أن تلك المبادرة قدمت تصورا يمكن اعتباره بداية خريطة عمل لانتشال المشهد الفلسطيني من نكبته الحالية.

وكان الاعتقاد، ان تبادر قيادة حماس فورا، الى ارسال تلك "المبادرة" بشكل رسمي الى كل مكونات العمل الوطني، فصائل ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اعتبارية، لتبدأ ورشة نقاش سياسي عام، لحوار مسؤول جاد، وألا تكتفي بأن رئيسها قد أعلنها في خطاب جماهيري، سمعها من سمعها وقرأها من قرأ، لتتسم المسألة بجدية وليس على طريقة "قل كلمتك وامشي"، مكتفية برفض فتح (م7)، لتدير ظهرها لكل المكونات الأخرى، وتبدأ بسلوك متناقض كليا مع جوهر تلك المبادرة.

حماس سريعا مارست سلوكا مثيرا للريبة، وكأنها لم تعرض المبادرة بالجدية المتوقعة، ليس بعدم متابعتها بما هو ضرورة، بل انها وفي اليوم التالي كشفت، ان سلوكها القادم سيكون "سلوكا انفصاليا" بالمعني السياسي في قطاع غزة، حيث أعلنت وبطريقة مفاجئة عن فرض ضرائب خاصة على بضائع مستوردة، تحت ذريعة حماية المنتج الوطني، ودون التدقيق في صوابية الجانب الفني، وتشكيك البعض المختص بأنها خطوة لجني مزيد من الجباية لصالح الخزينة الحمساوية، وأن الاختباء وراء حماية المنتج الوطني ليس سوى "خدعة" يراد منها مالا وفيرا بشكل آخر، فالأصل هنا البعد السياسي الخطير منها، والرسالة التي تقولها حماس عبر هذه "الفعلة المشينة".

خطوة حماس وسلوكها بتقرير خطوات تمس جوهر التواصل الكياني، عبر ممارسات "فنية" تمثل إسهاما عمليا مباشرا في تعزيز البعد الأمريكي لخطة ترامب نحو خلق "كيانية خاصة شبه مستقلة في قطاع غزة"، مهما حاولت تقديم ذرائعا وأسبابا لغير ذلك، ولن يقيم أحدا وزنا وقيمة لكل "أيمان حماس السياسية"، بأنها لن تقبل بدولة في غزة ولن تقبل دولة بلا غزة.

حماس تجاوزت كثير بخطوة فرض ضريبة هي من البعد "السيادي" لأي نظام، وخطوة لا يجوز من الأصل أن تقر دون مصادقة برلمانية، مهما كانت المبررات، فما بالك والبرلمان (التشريعي) ليس منعقدا، دون الالتفات لورشات حماس في غزة.

حماس يمكن أن تخرج وتبرر انها فقدت كل "أمل ممكن" بالتواصل مع حكومة رام الله، التي تغلق الأبواب كافة في وجه التواصل، وقد يكون ذلك صحيحا، لكن هناك طرق عدة كان يجب أن تستبق هذه "الخطوة الانفصالية"، بحيث تتوجه الى القوى الوطنية الفلسطينية، وهي تمتلك "إطارا تنسيقا" بينها، وتتقدم بما لديها، وتترك لها توصية القرار.

ومعها تتوجه لعرض المسألة على الشقيقة الكبرى مصر، بصفتها الراعي الرسمي والوحيد لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، الى جانب لقاء مجلس رجال الأعمال المنتخب حديثا، وهو أول هيئة منتخبة موحدة يضم ممثلين من الضفة وقطاع غزة، منذ زمن، ما يمنحه قدرة العمل، خاصة ان المسألة أيضا تتعلق بمصالحه، وهناك غرف تجارية، ومؤسسات كان لها ان تساعد في الرأي قبل القرار.

متعددة هي السبل التي كان لحماس أن تسلكها، لو انها تبحث "حلا سياسيا"، قبل أن تتجه لتكريس "خطوة على طريق تعزيز الانفصال" الذي بدا يأخذ أبعادا خطيرة.

وكي لا تذهب بعيدا، مطلوب التراجع عن ذلك القرار الضار وطنيا، والخطير سياسيا، ولن يضير حماس ذلك أبدا، بل ربما تؤكد عبر الغاء القرار وبحث سبل أخرى، بأنها حركة تبحث ما يخدم العمل الوطني، وليس غيره، وان "مبادرة هنية" ليست "كلاما مهرجانيا"، بل هي رؤية للعمل والتنفيذ.

"العناد السياسي الضار مظهر من مظاهر الكفر بالوطنية"!

ملاحظة: انتهى مؤتمر الدوحة المهرجاني، دون أي ان نقرأ بيانا ختاميا له، لكن المثير تغييب كلي لأي ممثل عن حركة حماس، رغم ان قيادتها مستقرة في قطر، فيما شارك ممثل عن سلطة عباس...شو القصة يا حماس!

تنويه خاص: نشر مركز فلسطيني استطلاعا خلط به الحابل بالنابل، حيث قرر بشكل غريب ان غالبية فلسطينية تؤيد دور قطر في الشأن الفلسطيني، طيب غير بعض حماس ومش كلها مين معها يا "خليل"...ابو المال شو بيخرب!

على قيادة حماس طرد هذا "الحاكم العسكري الجديد"... وفورا!

كتب #حسن_عصفور/ لن نقف كثيرا امام تصريحات محمود الزهار التي ادعى فيها بغير وجه حق، ان قطر لم تطلب من قيادة حماس أي ثمن مقابل المال الذي يتدفق الآن على الحركة، بتنسيق ليس له مثيل، مع أجهزة الأمن الإسرائيلي، يراه رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، بأنه "النموذج الأهم" للتنسيق الأمني بين كيانه وحماس عبر المندوب السامي القطري، السمسار محمد العمادي.

لسنا في وارد مساءلة حماس قبولها تلك الإهانات التي يرسلها هذا "العمادي" الى قيادتها وعناصرها، شهداء وأحياء، بتلك الجولات المثيرة لكل أشكال "الاشمئزاز الوطني" خلال توزيع المال القطري، فاحصا كل بصمة إصبع، مدققا فاحصا، كأي مندوب أمني مكلف، فتلك إهانات لحماس قبل أن تكون للشعب للفلسطيني، فلم يسمح يوما لأي جهة كانت القيام بهذا الدور الانحطاطي، مهما قدمت مالا وفيرا.

لكن، ما لم يعد الصمت عليه ممكنا ذلك الدور السياسي الذي يتجاوز دوره كناقل أموال من مطار تل أبيب الى مخازن حماس المالية، وبدأ يتصرف وكأنه "الحاكم العسكري العام" لقطاع غزة، يتصرف وكأن المنطقة التي تمثل رافعة المشروع الوطني، باتت ملكية خاصة لتلك "المحمية" التي تدفع أكثر من 30% من ميزانيتها لقوى خارجية ضريبة حماية خاصة، عبر قواعد وقوات، أمريكية – إسرائيلية وتركية.

محمد العمادي، الذي كان أول عربي يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وصمت طرفي المصيبة الوطنية عليه، فتح (م 7) وحماس لمصالح خاصة بهما، بدأ ينوب عن الشعب الفلسطيني لتحديد مسيره ومساره، وكشف انه تحول الى "كبير مفاوضي حماس" مع دولة الكيان، عندما كشف أنه تقدم بطلب إعادة بناء

مطار قطاع غزة، ليس لخدمة حركة أهل القطاع، بل لربطه بشكل خاص بدولة قطر، ليصبح وكأنه "قاعدة خاصة" لها، كجزء جديد في سياق التآمر على مصر الشقيقة الكبرى.

العمادي، يفاوض دولة الكيان، لفتح مطار خاص يعمل بين غزة والدوحة فقط، وتحت سيطرة أمنية مطلقة متفق عليها بين بلده وأمن إسرائيل، وكأنه يملك أمنا من حيث المبدأ، وليس امنا مستأجرا لبلدان معلومة جدا.

أن يتحدث هذا العمادي ما يحلو له ودون أدنى احترام للفلسطيني، فتلك هي الكارثة التي يجب محاسبة قيادة حماس عليها، وليس هذا القطري، فالصمت وعدم رفض تلك الأقوال تؤكد أنها مقبولة لها، وهو مكلف رسميا من قبلها للتفاوض مع دولة الكيان لترتيب مشروع سياسي خاص، من وراء ظهر الشعب الفلسطيني، تنفيذا للمرحلة الثالثة من صفقة ترامب الإقليمية.

صمت حماس، على اقوال العمادي يضعها في دائرة "الشبهة الوطنية"، وأنها تستخدم حقا لتوجيه الطعنة السامة لـ " بقايا المشروع الوطني" تكاملا مع دور سلطة رام الله، التي تساهم عمليا بتمريرها في الضفة والقدس، وكذا في القطاع بحصارها.

كان التقدير، وفقا لما يقال من بعض القيادات الحمساوية، انها ترفض أي مساس بالمشروع الوطني، وأنها ضد صفقة ترامب، ولن تسمح بتمرير مشروع الانفصال السياسي، ان تخرج وتعلن رفضا صريحا لأقوال العمادي المسيئة والخطيرة أيضا، وتعلن أنها لن تسمح لأي كان أن ينوب عن الشعب الفلسطيني، وعن حركة حماس للتفاوض مع الكيان، او إطلاق تصريحات تساهم في تدمير القضية الوطنية.

لكن، المفاجأة الكبرى ان قيادة حماس بكل تلاوينها، صمتت كليا عن تلك التصريحات المهينة، وكأن قطر نجحت أن تشتري "صمت حماس مقابل حفنة من الدولارات".

لا زالت هناك فرصة أمام البعض من حماس، الذين أعلنوا مرارا انهم أبناء لهذا الشعب، ليس رفض تصريحات "الحاكم العسكري الجديد" للقطاع محمد العمادي،

بل الطلب منه مغادرة غزة فورا وعدم العودة اليه، وأن يطلب من قطر تحديد موقفها هل المال مشروط بالتورط في علاقات مشبوهة مع الكيان، ام هي أموال لتعزيز مكانتها عبر فلسطين في حضورها بالمشهد، ام هي أموال يمكن اعتبارها "زكاة سياسية" عما فعلت.

هل أدرك بعض مطبلي القناة الصفراء لماذا تفتح أبوابها لممثلي الأمن الإسرائيلي، وناطقيه وصحافييهم لنشر روايتهم ضد رواية الشعب الفلسطيني... أنه جزء من مشروع إسرائيلي يتم تمريره عبر قطر مالا وإعلاما.

والسؤال الآن الى قيادة فتح (م7)، ماذا أنتم فاعلون بعد تلك التصريحات، هل يكفي تكرار كلام غير مفهوم، هل مصلحة عائلة عباس مع قطر أكثر قدسية من "بقايا وطن"، عدم طردكم هذا السمسار يجعل منكم شركاء، ولا يحق لكم الحديث باسم الشعب بعد اليوم... أنتم قبل حماس أمام الاختبار الوطني...الخيار للكم!

الصمت على تصريحات هذا "الحاكم العسكري" الجديد عار... تلك رسالة الى القائد يحيى السنوار قبل غيره من قيادات حماس!

ملاحظة: بيان رئاسة المقاطعة ردا على انتهاك "حرمتها" باحتلال مقر وكالتها الرسمية نموذج للدونية، لم تطلق رصاصة واحدة ولو في الهواء، وبعد الانتهاء من المهمة صدر بيان "نووي" يقول لو تكرر ذلك سنفعل كذا وكذا، نيلة تنيلكم من أولكم لآخركم!

تنويه خاص: تخيلوا ان ماكرون بدأ خطابه، "اللي ما قبل" من المحتجين، بالاعتذار للناس اللي يمكن جرحهم ببعض كلامه السابق، رئيس فرنسا يعتذر عن كلام، في بلادنا يطالبون الشعب بالاعتذار عن حبه للوطن!

"عنصرية" لامونت و"جريمة" جمال و"ديمقراطية" سي أن أن

كتب حسن عصفور/ ربما تناسى الكثيرون الدور "القذر" لشبكة سي أن أن الإخبارية، خلال الحرب الأمريكية على المنطقة عام 1991 مستغلة الغزوة العراقية للكويت، قناة لعبت دورا تضليلا نادرا لـ "تبيض" الحرب العدوانية، وكأنها حرب "تحريرية"، متجاهلة البعد الاستعماري للولايات المتحدة، وأهدافها في إعادة سرقة الثروة ولفرض معادلة سياسية جديدة في المنطقة، مهدت لما عرف بـ "مؤتمر مدريد للسلام"، حيث فتح الباب لتقديم دولة الكيان وكأنها أحد ثوابت المنطقة.

منذ جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي، لعبت المحطة الإخبارية الأمريكية دورا توازى مع دور المحطة القطرية، في مطاردة كل صغيرة وكبيرة تتعلق بتلك الجريمة، وباتت القضية الأولى لها، كما اعلام أردوغان وبعض وسائل الإعلام الأمريكي (واشنطن بوست، نيويورك تايمز)، وغالبه يعرف تاريخيا بأنه السند الأبرز لتمرير الروايات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، وتشكل البوق الأهم عالميا لتبرير جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ولا تزال، كما تفعل القطرية مع فتح بابها للرواية الإسرائيلية.

المحطة الإخبارية الأمريكية، لم تنتظر مرور 24 ساعة على خطاب لأحد محلليها السياسيين البارزين، القاه في الأمم المتحدة، تحدث فيما تحدث عن الصراع في الشرق الأوسط، وأشار الى، "لدينا الفرصة للتعبير عن دعم الشعب الفلسطيني، وليس بالأقوال فقط، وإنما بالأفعال أيضا. علينا أن نقوم بعمل سياسي، محلي ودولي، يمنحنا العدالة، ويحرر فلسطين".

وأضاف أن ".. إذا أردنا دعم الشعب الفلسطيني حقا، علينا أن نوفر له نفس الفرص والإمكانيات السياسية. وإذا كنا نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، فعلينا أن نعترف بحق الشعب الواقع تحت الاحتلال في الدفاع عن نفسه"، ودعا الى ضرورة مقاطعة إسرائيل نتيجة لذلك.

كلمات تعلن انحيازها للحق السياسي ضد العنصرية الإسرائيلية، لم تحتملها الشبكة الإخبارية الأهم مع القطرية، التي تحمل راية قضية السعودي الأمريكي

جمال خاشقجي، وكادت أن تضعها جريمة العصر، ومسبقا هي جريمة يجب محاسبة مرتكبيها لكونهم قاموا بعملية إعدام خارج القانون.

القناة التي تدعي ليل نهار، انها حاملة راية الحرية والتحرر والدفاع عن التنوير، لم تستطع الصبر 48 ساعة لمساءلة المحلل الأمريكي حول موقفه، لم تنتظر لسماع رأيه فيما قال، أصدرت "حكما غيابيا" بـ"إعدامه إعلاميا"، دون أن تمنحه حق التوضيح وليس الدفاع، قررت فصله فورا بعد أو وصل اليها مقتطف إخباري يشير الى ان مارك لامونت هيل، تجرأ على المساس بـ"البقرة المقدسة" للفكر الاستعماري، وأداته التي لا بد منها سلاحا ساما في جسد المنطقة العربية.

فصل محلل لمجرد أن أعلن دعما لحق الشعب الفلسطيني، خلال دقائق معدودة، قد تكون أبرز سابقة طرد موظف من عمله لموقف سياسي، دون أي تحقيق او جلسة استماع، طرد وفصل على "خبر عاجل"، لأنه تجاهل رسالة المحطة الإخبارية في حماية الجرائم الإسرائيلية.

من حق البعض العربي ان يستخدم تلك القناة مصدرا لا غبار عليه فيما تنقله، وأنها المحطة الأكثر "ليبرالية"، والنموذج الأهم للإعلام "الحر"، ولذا فحملتها من أجل "جمال خاشقجي" هي جزء من "رسالتها التحريرية التنويرية"، لكن ليتهم يجدوا تفسيرا واحدا للخطوة التي تعيد إنتاج عنصرية فكرية سياسية لحماية دولة سجلها من جرائم الحرب والاحتلال وتشريد شعب يفوق سجل غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

مارك لامونت إنسان قبل أن يكون موظف في قناة، أعرب عن رأيه ضمن الاعتقاد أن ذلك حق له، باعتبار أمريكا وإعلامها رافعي شعار "حرية الرأي والاعلام"، لكنه وقع في المحرم بأن تطاول على "مقدسهم السياسي".

سقوط مدو ليس لقناة كانت، ولا تزال، أداة عدوان ضد بلادنا شعوبا وامة وأهدافا تحررية، بل للفئة الإعلامية التي تختف خلف منتجات تلك القناة لتمرير أرذل روايات العمل الإعلامي.

السؤال، هل سنجد حملة عربية وقبلها فلسطينية للتضامن مع مارك لامونت، ومقاطعة تلك القناة الاستعمارية، أم يراها البعض "سقطة" والسلام.. الكرامة الوطنية ليست احرفا بل هي حياة ومبدأ.

ملاحظة: لقطة بوتين وبن سلمان في قمة العشرين كسرت كل أشكال الرسميات في اللقاءات الدولية، لكنها قبل ذلك أظهرت أن لبوتين شخصية مختلفة كثيرا عما تراه.. حركة كأنها رسالة تفوق كثيرا تلك الضحكات العجيبة!

تنويه خاص: اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 30 نوفمبر 2018، 5 قرارات لصالح فلسطين وآخر حول الجولان، ليت مكتب رئيس المقاطعة وخارجيته يدرسون أرقام التصويت، فما كان منها سياسي كان دون المائة صوت، فكروا قبل الاحتفال الشكلي.

عودة العرب الى سوريا مصلحة لهم أولا!

كتب حسن عصفور/ زيارة الرئيس السوداني عمر البشير، كسرت كليا، والى غير رجعة القرار الأمريكي – الاستعماري لتدمير سوريا الدولة، على الطريقة الليبية، بعد أن قادت قطر وبعض دول الخليج تنفيذ ذلك القرار في حينه بإيقاف عضوية سوريا في الجامعة العربية، تحت الخدعة الكبرى، حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي حاولت الإدارة الأمريكية تمرير مشروعها من خلاله، عبر أدوات لا صلة لها مطلقا بتلك المسميات لا ديمقراطية ولا حقوق انسان دولا وجماعات إسلاموية وذيليات حزبية وشخصيات بلا ملامح سوى تبعية للمستعمرين.

نعم، تلك الزيارة هي البشارة السياسية لتغيير مشهد عربي نحو بناء جديد، يعيد الاعتبار المفقود، الذي ذهب خلال سنوات عجاف، فتحت الباب لكل مظاهر الإرهاب والفوضى وتدمير واقع كياني قومي عربي لصالح ما هو غير عربي، هوية وفكرا.

سوريا، بدعم تاريخي من روسيا تمكنت من هزيمة أخطر مؤامرة كان لها أن تكسر أحد روافع الأمة العربية، وبلا أدنى شك، فإن انتصار ثورة 30 يونيو في مصر عام 2013 لعب دورا محوريا، بل وجوهريا في وقف تلك المؤامرة الأمريكية – الاستعمارية، التي بدأت بتدمير العراق وفتح الباب لكل مبيقات "الطائفية السياسية – المذهبية"، بذريعة الخلاص من "ديكتاتورية البعث وصدام"، فباتت دولة تلهث اشهرا لتشكيل حكومة لا ترضى عنها الطوائف المذهبية والعرقية، فيما ليبيا وبدعم مصري عربي وروسي وبعض أوروبي تحاول أن تعيد حضورها والخلاص من الجماعات الإرهابية.

لم يعد بعيدا أن تعود غالبية الدول العربية الى سوريا، لأنها من اختارت المغادرة ولذا هي من عليها ان تذهب الى حيث كانت، ولا يجب التعامل مع صياغة العلاقة الجديدة على قاعدة منتصر ومهزوم، فما كان بجملته هزيمة للعربية، دولا وهوية، ونصر لغير العربي، خاصة من عرف كيف يتسلل عبر تلك الكارثة، ومحاولة تعزيز الحضور بما يمثل حاجزا عازلا بين سوريا والعرب.

العودة العربية الى سوريا، بات ضرورة قومية وسياسية، خاصة بعد أن باتت كل مشاريع التآمر أكثر وضوحا، وكشفت ان المسألة ليست "حقوق انسان وبناء ديمقراطية"، بقدر ما يقف خلف ذلك أهدافا لتفتيت واقع كياني لتمرير مشروع هو الخطر على الكيانية العربية منذ اتفاقات سايكس بيكو، وأن كل دولة عربية كانت على أجندة التمزيق كل بذريعة، مهما اعتقدت أنها خارج تلك الحسابات الأمريكية، ولعل ما يحدث راهنا وبعد قضية خاشقجي تكشف ان أمريكا، وتحالفها لم تتخل عن مشروعها التدميري للكيانية العربية.

لم يعد مجهولا أبدا، ان سوريا القوية هي سد امام "الجشع السياسي التركي"، الذي يحاول بكل سبل ممكنة لرسم ملاح "خلافية معاصرة"، في تصريحات غاية في الوضوخ لرجب طيب أردوغان، قالها ان تركيا هي الأحق والقدر بل والأجدر بقيادة "العالم الإسلامي"، رسالة كان لها وحدها أن تعيد حسابات بعض العرب، خاصة الشقيقة الكبرى مصر والعربية السعودية والإمارات المتحدة، بما بينهم من "تحالف سياسي".

السؤال، لماذا التردد والإبطاء في فتح طريق دمشق القاهرة، كونه سيكون الطريق العام لكل عواصم العرب، ومنه الى الجامعة العربية، التي كان لها ان تبادر هي بحكم مسؤوليتها "الميثاقية" عن الأمن القومي العربي.

لا ضرورة للحديث لما ولماذا وكيف والى اين، فكل ما حولنا يضغط وبقوة لتصويب المسار المنحرف منذ سنوات، وتلك مصلحة ليس لسوريا فحسب، بل هي لغيرها العربي أولا.

ملاحظة: مطلوب من قيادة حماس، ان تتحكم بكثير من سلوك عناصرها في الضفة الغربية، وتقطع الطريق على حالة "اشتباك سياسي" مع مؤسسات السلطة الأمنية والسياسية، وتمسك بجوهر مبادرة رئيسها الأخيرة، الحكمة السياسية ربح صاف!

تنويه خاص: من المعيب صمت قيادة سلطة رام الله على نشر خبر عبري، بأنها وراء تقديم معلومات عن القيادي الحمساوي جاسر البرغوثي، دولة الكيان تعلم أكثر يا سادة فلا تتبرعوا بمزيد من إهانة شعبكم، اقله وأنتم تصرخون مهددين بـ "سوف ولن تسمحوا"!

كي لا يصبح "الفلسطيني" ناخبا لصالح تكتل "التهويد التوراتي"!

كتب حسن عصفور/ لم تكن هناك مفاجأة سياسية في اعلان حل الكنيست الإسرائيلي، نتيجة أزمات مركبة، تهدده منذ زمن، لكن "ذكاء" نتنياهو وبعض أركان تحالفه استغل مسألة خلافية مع متشددين دينيين حول قضية التجنيد، ذريعة للقرار المتوقع، ما أدى الى قطع الطريق على الحل تحت وقع شبهات الفساد التي تلاحقه وعائلته في كل زاوية إعلامية، أو الحل تحت ضربات سياسية – أمنية، خاصة بعد استقالة وزير الجيش ليبرمان، وكلاهما كان سيكون لهما أثرا مباشرا على مكانة "التكتل اليميني واليميني المتطرف "، او بالأدق سياسيا "تمتل التهويد السياسي – الديني".

ولم يترك هذا التكتل الفرصة دون ان يحاول فورا إشاعة مناخ عام، بانه "الفائز" قبل اجراء الانتخابات، ولعل نشر الاستطلاعات المتلاحقة ليس له هدف سوى ترسيخ تلك "النتائج" باعتبارها "حقيقة سياسية"، وعلى الآخرين البحث عما سيترك لهم من "محاصصات" برلمانية.

غالبا ما تكون الاستطلاعات لها غاية محددة، واستخدام خاص، تتحكم بها أدوات متعددة، سواء الجهات طالبة ذلك، او طبيعة الأسئلة الموجهة بغطاء "محايد"، او التوقيت الذي يتم فيها تلك الاستطلاعات.

ومع ذلك، فمؤشرات المشهد تشير الى أن معارضي "التكتل التهويدي التوراتي" بقيادة نتنياهو، يفتقدون ملامح القدرة على تحقيق "مكاسب" يمكنها أن تربك حسابات ذلك "التكتل"، لغياب "شخصية قيادية" قادرة أن تصبح محورا جاذبا، او حضور "تكتل" بملامح معلومة التوجهات بخيارات سياسية فارقة جوهريا عن تكتل التهويد التوراتي، خاصة في المفصل الفلسطيني.

ورغم دخول حزب أو أحزاب جديدة على الساحة الانتخابية، وبالتحديد "حزب الجنرال غانيتس"، حيث يمنح مكانة مميزة في مختلف الاستطلاعات، لكنه لا يمثل "الاختراق" المطلوب لكسر "هوجة" منح "تكتل التطرف العام" تفوقا، الى جانب ما تشهده مختلف القوائم الحزبية الأخرى، من " بعثرة ما"، خاصة حزب العمل وتحالفه والذي قد يشهد هزيمة تاريخية تطيح بالمكانة التي احتلها منذ قيام دولة الكيان على أرض فلسطين.

وبالتأكيد فالوسط العربي ليس استثناء من خلافات وتباينات قد تهدد منجزه الأهم في القائمة المشتركة، بعضها يتسم بالذاتية، وأخرى حسابات مستجدة في ميزان القوى التمثيلي.

دون أدنى موارية، حقق "التكتل المتطرف" منجزات سياسية يمكنه ان يستخدمها بقوة للفوز البرلماني، سواء ما يتعلق بقرار أمريكا وما تلاه من دول أخرى حول نقل السفارات الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، مع حركة "تطبيع" بأشكال مختلفة مع دول عربية بسمسرة رسمية من قيادات في سلطة رام الله، كمقدم مدفوع لحسابات ما بعد غياب محمود عباس، وتمرير القانون العنصري الأخطر، ما يعرف بـ "قانون القومية".

لكن القضية الأساسية التي يمكن للتكتل المتطرف التفاخر بها، نمو حركة التهويد والاستيطان في الضفة والقدس، بشكل قياسي، وما رافقها من عمليات "ضم عملي" من خلال فرض قوانين خاصة، تضعها كجزء من دولة الكيان، وإعادة فرض قوانين إسرائيلية على مجمل الضفة، والحفاظ على درجة عالية من "التنسيق الأمني" مع أجهزة سلطة رام الله دون أي ثمن مقابل.

وبالتأكيد، لن تغيب عن التكتل المتطرف كيفية الاستفادة من نتائج "التنسيق الأمني" بحصار عام لحركة المواجهة الشعبية، بكل اشكالها سلمية أو عسكرية، ويمكن القول أن السنوات الماضية، وتحديد ما بعد القضاء على "هبة الغضب" التي عرفت بـ "هبة السكاكين"، ودور سلطة عباس المركزي في ذلك، لم تحدث حركة مواجهة شعبية ملموسة، ومجمل العمليات العسكرية وحركة الدهس، لا تمثل "تحولا نوعيا" قادرا ان يحدث "أزمة أمنية" يمكنها ان تطيح بالقوة الانتخابية لـ"تكتل التهويد التوراتي"، خاصة بعد مرور القرار الأمريكي بنقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة للكيان دون ادنى رد فعل يمكن حسابه في ميزان التأثير الإنهاكي.

ولا يمكن اعتبار مسيرات العودة في قطاع غزة عاملا حاسما في المعركة الانتخابية الإسرائيلية، رغم قيمتها الكفاحية، لكن مسارها واتفاقات التهدئة والأموال القطرية للسيطرة على تفاعلها يخدم ذلك التكتل، تحت عناوين متعددة.

يمكن للفلسطيني، أن يكون عاملا رئيسيا في الانتخابات الإسرائيلية، ويمكنه أن يوجه ضربة قاضية لذلك التكتل، لو ان "حركة الفعل الوطني" تستخدم ما لديها من أدوات وغالبها ليس مسلحا، كي لا يقال أن العمل العسكري يخدم التطرف، وسائل مواجهة شعبية في مدن الضفة وخاصة في القدس المحتلة، حركة معلومة تؤكد رفض استمرار الاحتلال وتنامي الاستيطان وفرض قوانين تهويدية في الضفة الغربية.

وبالتأكيد، يمكن للقيادة "الرسمية" للمنظمة والسلطة أن تقلب الطاولة رأسا على عقب في المشهد الانتخابي، لو انها نفذت قرارات المؤسسة، بسحب الاعتراف المتبادل، وإعلان دولة فلسطين ووقف التنسيق الأمني، وتحويل العلاقة من

"شراكة" الى صراع، مع القيام بحركة شعبية حقيقية لفرض مقاطعة اقتصادية للمنتج الإسرائيلي.

خطوات لا تحتاج الى حرب عسكرية، ولكنها تحتاج فقط قرار وطني لا أكثر...غير ذلك يصبح "الرسمي الفلسطيني" ناخبا لصالح تكتل التهويد التوراتي مهما تغلفت العبارات بـ "سوف ولن وسنفعل"...

ملاحظة: حركة وزيرة الاعلام الأردنية جمانة غنيمات بمرورها بالقدم فوق علم الكيان "سابقة" تستحق التقدير... الغضب المخزون كراهية للعدو بلا حدود لم تلغيها اتفاقات باتت "سرابا"!

تنويه خاص: اغتصاب "الشرعية" باتت سمة "سلطتي الأمر الواقع" في بقايا الوطن، كلاهما فقد مشروعيته رغم كل أشكال "التدليس الوطني"...بصراحة أنتما "كادوك سياسي وشعبي"!

"مبررات الفريق العباسي" لحل التشريعي..كاذبة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "مفاجأة" رئيس بقايا "سلطة رام الله" محمود عباس إعلانه حل المجلس التشريعي، اصابت "فريقه الخاص" بدرجة من الارباك أكثر كثيرا من خصومه الذين باتوا أغلبية وطنية، سياسية وشعبية، فلجأ الإعلام الرسمي والحزبي العباسي، لفتح المجال للكلام لكل من ينادي أنه يملك "تفسيرا" لتمرير اعلان عباس عبر قرار "المحكمة مجهولة النسب" -الدستورية -.

ولأن حبل الكذب دوما قصير جدا لديهم، خرجوا ليؤكدوا صوابية القرار ولا راد له، بحكم انه صادر عن هيئة قضائية، وعباس يحترم حكم القضاء، متجاهلين أصلا، ان المحكمة المسماة تلك لم تعلن حتى لحظته ذلك "القرار" ولا زال سريا، ولم يعرف به أي كان سوى عباس شخصيا، فهل من باب احترام القضاء كشف قرار لهيئة مفترض ان قرارها لا يناقش إعلاميا قبل نشره في الجريدة الرسمية، مع "التفسيرات والحيثيات" التي استندت اليها المحكمة لتبرير ذلك القرار، الذي يمس أحد أسس مكونات السلطة القائمة.

ولن نقف كثيرا عند مكذبة احترام عباس لأحكام القضاء والقانون، وهو الذي لم يبق منه سوى ما يخدم ذاته ومصلحته والجهات التي تريده، فالقانون الأساسي (الدستور) تم وقف العمل به منذ سنوات طويلة، وأيضا بتوصية من تلك "المحكمة مجهولة النسب – الدستورية"، وأصدر مسلسل فرمانات تتعلق بحياة الانسان، خاصة وقف الرواتب لموظفين ومتقاعدين، دون أي سند قضائي أو قانوني، سوى انه يرى فيهم "خصوما" لا يوافقون نهجه الخارج عن النص...فمسألة القانون واحترام القانون هي آخر مسألة يمكن الاعتداد بها من قبل عباس فريقا ومكتبا.

ومرورا على مبررات حاول بعض من "الفريق العباسي" تمريرها، تكشف أنهم لا يعلمون ما يقولون ولا ما يريد عباس فعله.

عضو مركزية لحركة فتح (م 7)، افترض ان القرار قانوني وسليم ومن هيئة قضائية وجب تنفيذه دون نقاش، مهما كان الاختلاف السياسي، لم يذكر مبررا واحدا للقرار سوى انه صدر وانتهى الأمر.

وزير "عدل" سلطة رام الله، قدم "أطروحة تفسيرية" حاول بكل ما درسه في الجامعة أن يمنحها مسوغات "قانونية"، معلقة بناها على فضيحة قانونية، بأن المجلس التشريعي لم ينعقد منذ 2007، بل وأنه رفض الاستجابة لدعوة "الرئيس عباس" للانعقاد، وتلك هي "أم المكاذب السياسية"، إذ ان عباس ذاته استخدم مادة في القانون الأساسي حيث يتطلب عقده سنويا دعوة الرئيس، ولا يحق له الانعقاد دون ذلك، وهو ما لم يحدث ابدا، وكان على "علي" ان يقوم بدراسة واجبه أفضل، من كتابة نص يمكن استخدامه من رافضي قرار عباس لإدانته سياسيا، وليس العكس.

أحد ناطقي عباس خرج ليقول كيف لكم أن تتمسكوا بأحد منتجات أوسلو، وأنتم داعين للخلاص منه، واعتبر من يرفض قرار حل التشريعي منافق ويريد التمسك بالاتفاق، ورغم ان هذا الصوت يمكن اعتباره "نشازا سياسيا" وعديم المعرفة حقا بما هو قائم، فله فقط القول، ان عباس متمسك بكل ما هو للجانب الإسرائيلي من اتفاق أوسلو، وهو من حريص أكثر عليه، وأن السلطة بكل مكوناتها، رئيسا وحكومة ومؤسسات وتشريعي هي منتج أوسلوي، وليس التشريعي فحسب.

ولعل المسألة التي تستوجب الرد هي تلك "الخديعة السياسية" التي حاول د. عريقات، عضو مركزية فتح (م7)، وأمين سر تنفيذية مجلس المقاطعة، تمريرها عبر لقاء مطول صال وجال دون ان يقدم مادة واحدة من نص تفسير المحكمة التي أصدرت قرارها، ونصب نفسه "رئيسا للمحكمة الدستورية المجهولة النسب"، فأعلن ان قرار حل التشريعي من اجل انتخاب مجلس تأسيسي لدولة فلسطين، التي ستحل محل السلطة، ينتخب رئيس الدولة وحكومتها.

والسؤال أليس من الأجدر أولا، ان يقوم عباس بإعلان الانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة، قبل الحديث عن أي انتخابات، سواء حل المجلس أم لم يحله، ألم يكن أكثر صوابا سياسيا لو ان قرار الدعوة لـ "خدعة الانتخابات" خلال 6 أشهر حددها بأنها انتخابات لبرلمان دولة فلسطين.

أن يقول عريقات انه يبحث مسألة الانتقال من السلطة الى الدولة فليته يخرج ليعلن رسميا انتهاء المرحلة الانتقالية، وبدء مرحلة جديدة، هي مرحلة دولة فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم 19/ 67 لعام 2012.

ليعلن عباس انتهاء مرحلة السلطة وإعلان بداية دولة فلسطين فوق أرض فلسطين وفقا لحدود القرار أعلاه، ولينصب نفسه حاكما عاما مطلق الصلاحيات لمدة 6 أشهر، فلن يجد من يعارضه سوى أتباع منسق شؤون سلطات الاحتلال، فهل يمتلك تلك القدرة على ذلك.

ليس بالكذب يمكن تمرير ملامح مؤامرة سياسية لا غموض في مضمونها، رغم حفلة النصب العام بأنها لإجهاض "صفقة ترامب"، مع أنهم يعترفون أن الصفقة قطعت شوطا كبيرا في التنفيذ دون أن يفعلوا شيئا سوى الادعاء بأنهم ضدها...

يا سادة تعلموا أن تقرأوا أولا، وان تنسقوا بينكم ما ستكذبون، وتكفوا عن سلوك "حارة كل من ايده له"...

ملاحظة: الرد الفصائلي على قرار عباس يجب أن يمثل رسالة "إنذار سياسي" لما سيكون...فليس دائما "سلاح الصندوق القومي" يكون فعالا...احسبوها صح بدري!

تنويه خاص: أهم نتائج حفلة "الردح الكلامية" بين رجب وبيبي أنها كشفت حقيقة واحدة، ان كلاهما قاتل ومرتكب جرائم حرب ومحتل وغاز... كملوا الحفلة فالحساب لن يطول.

مسرحية إعلان "دولة فلسطين" في سراديب مجلس الأمن!

كتب حسن عصفور/ في خطاب "حل التشريعي" 22 ديسمبر 2018، أعلن رئيس سلطة "الحكم الذاتي المحدود جدا"، قدرة ورقعة، بأنه سيتقدم بطلب الى مجلس الأمن للاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، ومع استخدام الفيتو الأمريكي سنتقدم كل شهر بطلب جديد...

الإعلان بذاته يكشف كم أن المسألة باتت وكأنها "حركة تسلية سياسية"، بدل أن تكون معركة سياسية كبرى، تعيد صواب جدول الأعمال الوطني، لفك الارتباط بالمحتلين، أمنيا، سياسيا واقتصاديا، وتحويل العلاقة من "تنسيق مشترك" يعبر عن "شراكة مركبة" مع دولة تمارس كل أشكال الإرهاب وجرائم حرب، ومنها التهويد والاستيطان وقتل الفلسطيني كهوية وقضية، الى قضية "صراع كفاحي" للخلاص من أكثر اشكال الاحتلال عنصرية وارهابا، وإزالة كل "طلاسم علاقة" شابها الكثير من التساؤلات خلال السنوات الأخيرة.

لم تكن قرارات المؤسسة الرسمية الفلسطينية، المتكررة منذ سنوات، ومعها أوراق التصالح التي لم تر النور، لفك ارتباط تلك العلاقة المشوشة والمشبوهة في آن، سوى "استغاثة سياسية" للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من المشروع الوطني، الذي باتت ملامحه ضبابية، بل بعضها قد تم طمسه بفعل فاعل، بأشكال متباينة، جسدته "عقدة الانقسام"، التي تزداد تعمقا وتتجه نحو مرحلة هي الأخطر منذ النكبة الكبرى الأولى باغتصاب فلسطين ثم النكبة الثانية باحتلال بقية فلسطين حتى وصلنا الى النكبة الثالثة بالانقسام الذي اصبح استمراره "مشبوه الغاية والأداة".

ومع كل "مصيبة سياسية" تعلنها أو تنفذها سلطة "الحكم المحدود جدا" في رام الله، ترفقها بأن "القيادة" تدرس كل السبل لـ "قلب الطاولة" على إسرائيل

وأمريكا، وأن "القيادة" ستعمل على تقديم "طلبات" لكل مؤسسات الكون لترسيخ فلسطين، والحقيقة ان كل ما يقال أو سيقال عن تلك "الأسلحة اللغوية المتطورة جدا" لقلب الطاولة، لم تقلبها سوى على رأس الشعب الفلسطيني وحده دون غيره، فيما تتعزز مكانة دولة الكيان يوما بعد آخر عالميا على حساب الحضور الفلسطيني، بل أن الإعلان عن نقل سفارات الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، تتحرك بأسرع من "تفكير" الجالسين في مقر مقاطعة رام الله.

ومنذ أعلنت أمريكا قرارها بنقل السفارة الى القدس والاعتراف بها عاصمة، والتهديدات لا تنتهي، دون ان تتحرك أقدامهم خطوة واحدة يمكنها أن تكون "سلاحا تحذيريا" فاعلا ضد مخططات كسر ظهر المشروع الوطني.

ولكيلا تستمر حركة "اللوم" و "اللوم المتبادل"، وللسير فعلا نحو مسار "قلب الطاولة" على المتآمرين أينما كانوا، ولقطع الطريق على تحول مسألة " إعلان دولة فلسطين" الى مسرحية هزلية بتقديم طلب الى مجلس الأمن ثم الحصول على فيتو أمريكي، لتخرج بعض "الأصوات" تندد وتستنكر وتعلن أنها ستواصل تلك "المعركة شهريا"، يجب أن تبدأ الخطوة الأولى من رام الله.

ولأن ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، وانطلاقة حركة فتح، الـ 54 على الأبواب، لتكن هي التوقيت الأنسب لإعلان "انطلاقة دولة فلسطين" فوق أرضها المحددة ضمن قرار 67/19 لعام 2012، اعلان تأخر 6 سنوات وأشهر، لكنه يبقى هو السلاح الحقيقي لقلب الطاولة، ولا مناسبة أكثر نبلا من مناسبة انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة وعمودها الفقري لسنوات طويلة، حركة فتح، لتكون اعلان فك الارتباط مع دولة الكيان واحتلالها.

قبل الذهاب الى نيويورك، يجب ان تكون الانطلاقة من رام الله، ودون ذلك سنكون أمام "مسرحية هزلية" تحيل الحق الوطني المتأخر الى سخرية سياسية...من يريد المواجهة حقا، ليبدأ من هنا، وما دون ذلك ليس سوى ضلال في ضلال سياسي ووطني.

ملاحظة: ما كتبه د. صلاح جاد الله معتذرا عما كتبه نقدا لممارسات سلطة الأمر الواقع في غزة، شرطا لإطلاق سراحه، يكشف أن "الارتعاش خوفا" من النقد أو قول كلمة حق باتت سيدة المكان...تأكدوا ان الترهيب ليس حلا للمصيبة يا أنتم!

تنويه خاص: يبدو أن زمرة "حل التشريعي" لن ترى كل ما كان ضد قرارها، وأنها به باتت أكثر عزلة وحصارا سياسيا شعبيا، الإصرار على الجريمة جرم مضاف!

مصالحة "الباب الدوار" والنهاية الواجبة!

كتب حسن عصفور/ لم تتم اتفاقات ولقاءات يمكن حصرها، وتقديم أفكار ومبادرات كتلك المتعلقة بـ "إنهاء الانقسام" والمصالحة الفلسطينية، ولم يبق مقترح ما أو تصور ما لم يتم تناوله وتداوله، بل والاتفاق عليها، لكن تلك المسيرة لم تصل يوما الى ما يجب أن تصل اليه، ولم تعرف نهاية تتفق والمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، رغم كل الادعاءات التي تتشدق بها فصائل العمل السياسي في فلسطين.

جوهر الأزمة الذي تأكد خلال تلك السنوات، أن قطبي النكبة لم يبحثا وصولا لحل المسألة الوطنية، بل كانا يعملان بكل السبل لكيفية استخدام المتفق عليه، أو ما سيتفق عليه لحل "عقدهما الحزبية" حيث يسيطر كل منهما بدون إرادة وطنية، مع تحالفات موضعية وفقا للسلطة القائمة او المصلحة الطارئة، رغم ان كل ما تم صياغته تناول بشكل كبير حلا أو قريبا من الحل للعقدة الانقسامية.

ولعل الجهد المصري في العام الأخير، كان نموذجا محددا بعد أن توافق الطرفان في القاهرة، ثم وافقت فصائل العمل على ما توافقت عليه فتح (م7) وحماس، لكنه سريعا عاد الى مربع التذاكي هروبا من التنفيذ، لأن فصيل الرئيس محمود عباس لا يمكنه القيام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في الضفة الغربية، لكنه يطالب بـ التمكين الكامل" في قطاع غزة، وبينما حماس تعلم يقينا انها لن تكون جزءا فاعلا من النظام القائم في الضفة لسبب احتلالي ونظرة عصبوية فتحاوية، لذلك تتفنن في خلق "الذرائع" لدفع فتح (م7)، الى الخروج عن المسار بأي شكل ممكن.

جوهر "العقدة التصالحية" تكمن في كيفية القفز عن مطبات حزبية يتم صناعتها لعرقلة القطار الوطني، وتلك المهمة لن تكون بالمطلق صناعة فلسطينية، مهما

تبارت مختلف الفصائل والمكونات في التفاخر بقدرتها على ذلك، فبعد 12 عاما من الكارثة السياسية، لم يعد بالإمكان الارتهان مجددا الى تكرار ذات الوسائل والسبل، وقديما قال أهلنا بحكمة لا بعدها حكمة، "من يجرب المجرب عقله مخرب".

خلال الأشهر الأخيرة، الى جانب الورقة المصرية، التي تعتبرها حماس ورقة سياسية، فيما تراها فتح (م7) آلية تنفيذية، وبعيدا عن "مماحكة الوصف اللغوي"، فهي ورقة يمكن التعامل معها، ضمن رزمة عامة، تم تقديمها، وخاصة "نداء الاستغاثة السياسي" من فصائل متعددة، وما تقدم به أمين عام حركة الجهاد زياد نخالة، وما يمكن وصفه بـ "مبادرة هنية" الأخيرة.

لبداية جديدة، يمكن تكليف هيئة خاصة فلسطينية بالتشاور مع الأشقاء في مصر، بصياغة "رؤية جديدة" مشتقة من كل تلك "الأوراق – المبادرات"، مع وضع آلية تنفيذية محددة ملزمة، ضمن جدول له بداية ونهاية، بحيث لا تبقى أي مسألة مفتوحة أو مرهونة بأي تطور خارجي، وبالتأكيد، عدم تغييب البعد السياسي في أي "ورقة – مبادرة" للعمل القادم، فوضع أسس سياسية ضرورة تستبق أي خطوة أخرى، ومن له تحفظات ليعلنها ومن لا يريد المشاركة من حيث الأساس يعلن مسبقا، مع وضع فصيله أمام مسؤولية الالتزام بالعمل ضمن التوافق، وان لا يكون عاملا معرقلا.

ومع صياغة ورقة – مبادرة جديدة، تتقدم الشقيقة الكبرى، مصر بدعوة كل فصائل العمل وشخصيات وطنية، لعقد لقاء شامل، في القاهرة لبحث "الجديد السياسي" نصا وآلية تنفيذية مغلقة بزمن، مع حضور ما يمكن اعتباره "الضامنين" للاتفاق مع مصر، وبالأساس الجامعة العربية بما تمثل، الى جانب روسيا بكل ثقلها الإقليمي والدولي، وهي تمتلك علاقات خاصة مع بعض الأطراف العربية والإقليمية ذات التأثير على أطراف فلسطينية، وربما يجب التفكير بمدى أهمية مشاركة ممثل الأمم المتحدة للشرق الأوسط في هذه العملية، كمراقب أو كضامن وفق ما تراه مصر.

نقاش المضمون السياسي والتنفيذي بمشاركة فلسطينية شاملة تحت الرعاية المصرية، وبحضور "الضامنين" سيكسر حلقة "الباب الدوار" التي مرت بها

عملية المصالحة، خاصة مع وضع لائحة تنظيمية لمحاسبة من لا يلتزم بتطبيق ما يتفق عليه، بكل ما يتبعه ذلك من إجراءات سياسية وتنظيمية ومشتقاتها المالية والعلاقات الخاصة ثنائية وجمعية.

المسألة لم تعد تحتمل كثيرا من "الترف السياسي"، وكل تأخير لاستمرار الوضع القائم هو مشاركة عملية في تمرير صفقة ترامب، لطمس المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع التوراتي التهويدي، بعيدا عن كل "خطب الكلام" التي لا قيمة لها في مسار الأحداث.

لتفتح القاهرة ورشتها السياسية الأهم لحماية فلسطين، القضية والأرض والشعب بوضع حد للنكبة الرابعة قبل أن تصبح واقعا سياسيا في نكبة خامسة!

ملاحظة: أوقفت منظمة الغذاء العالمي دعمها لـ 190 ألف أسرة فلسطينية بحجة وقف أمريكا تمويلها، ألا يمثل ذلك إهانة لدول عربية ذات الثقل المالي...كل ما يلزم لا يمثل جزءا من مصاريف دعاية علاقات عامة لها!

تنويه خاص: من المفارقات التي تستحق التفكير، أن أمريكا لم تنسق خطوتها بالانسحاب من سوريا سوى مع نظام رجب التركي ونظام الكيان العنصري في تل أبيب...هاي كمان بدها شرح لحقيقة ما يجري ومن يخدم من يا متأسلمين!

معادلة سياسية عجيبة لـ "الفرقة العباسية"!

كتب حسن عصفور/ رغم "الادعاءات" اللفظية التي خرجت من قبل "البعض العباسي" لمواجهة المستوطنين وارهابهم، وبيانات مؤسسات تابعة لمقاطعة رام الله، لكن تصريح الشخصية الأقرب لرئيس سلطة "الحكم الذاتي المحدود" في الضفة، ومستشاره للشؤون الدينية محمود الهباش، بأن ما يحدث في الضفة من "مواجهات" ليس سوى مخطط "متفق" عليه بين نتنياهو وحركة حماس لـ "قلب الطاولة" على رأس الرئيس محمود عباس وتمرير "صفقة ترامب".

قبل ان يصدر هذا التصريح العجائبي، أصدرت رئاسة المقاطعة، بيانا رأت فيما يحدث ليس سوى "عنف متبادل"، أي أن مقاومة الفلسطيني، مماثلة لما تقوم بها قوات الغزو الاحتلالي.

"عنف مقابل عنف"، ذلك هو أول أركان "المعادلة السياسية العباسية الجديدة"، والتي أكمل ركنها الآخر محمود الهباش، بوصفها كجزء من "مؤامرة مشتركة" أحد أطرافها حركة حماس (كان الهباش عنصرا فاعلا بها لفترة طويلة قبل ان ينتقل منها الى دوائر السلطة).

دون البحث عن أي ذريعة لإدانة حماس أو للدفاع عن سياستها، وما تقوم به من أساليب في الضفة الغربية ضد المحتلين، فما صاغته رئاسة المقاطعة ومفتيها الخاص، ليس سوى تكرار لمعادلة المنهزمين دوما والهاربين من مقاومة الغزاة، وليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة ان تجد ذلك، ولكن المفارقة الكبرى، كيف لرئاسة المقاطعة ومفتيها الحديث عن "مؤامرة مشتركة" والضفة أساسا تشتعل ليس من حماس وحدها، بل من فلسطينيين، بينهم فتحاويين، أعلنوا رفضا صريحا لجرائم المحتلين، وبحثوا مقاومتها.

استنادا الى بيانات أعضاء من تنفيذية المقاطعة، فإن الرد هو حق مشروع على جرائم المحتلين، الى جانب دعوات قيادات من فصيل عباس نفسه بضرورة المواجهة والرد، وللتذكير فمن بين شهداء الأيام الأخيرة شباب فتحاوي، من أبناء المخيمات.

خلال المواجهة الكبرى بعد قمة كمب ديفيد عام 2000، خرجت أصوات عدة تطالب الشهيد الخالد عدم القيام بأي عمل ضد الغزوة العسكرية التي أعلنها رئيس حكومة الكيان في حينه يهود براك، والتمسك بالعمل بعيدا عن أي بعد كفاحي، والاكتفاء بالكلام والاستنكار والإدانة ومناشدة العالم بتحمل المسؤولية (كما تفعل الفرقة العباسية الآن)، ومن بين أعضاء هذه الفرقة "السلامية جدا" كان محمود عباس، والذي مثل رأس الحربة في هذه الفرقة، التي شكلت بمواقفها أداة ضغط مضاف على الشهيد المؤسس أبو عمار، خلال المواجهة والحصار.

لذا ليس جديدا أن يخرج مفتي رئاسة المقاطعة وبيانها في نسج "معادلة سياسية خاصة"، "عنف مقابل عنف" ومؤامرة قلب الطاولة، لكن المفقود في هذه المعادلة

الإستجدائية ذلك التجاهل لحصيلة هذا المنهج العباسي، الذي وقف بكل "صلابة" أمام أي عمل مقاوم، مهما كان مظهره سكينا ام رصاصة.

من حق هذه الفرقة أن تقول ما يحلو لها لو أنها حققت شيئا ما، مكسبا ما، فعلا جديا لحماية القضية الوطنية ومشروعها الوطني، ولكن نحتاج لتعداد كل مصائبها منذ تنصيب عباس رئيسا باتفاق معلوم جدا، من الانقسام الى التهويد الشامل للأرض والمقدسات، ومنها ساحة البراق وحائطها، تهويد شكل رأس حربة لإعلان "قانون القومية" العنصري، الذي اعتبر دولة إسرائيل دولة يهودية.

ولنفترض ان قيادة حماس شريك في مؤامرة تمرير "صفقة ترامب"، وقلب الطاولة شراكة مع نتنياهو، فهل لكم أن تقودوا المواجهة الشعبية المميزة التي تحدث عنها رئيس سلطة المقاطعة نفسه، وقبل ساعات من تصعيد المحتلين لغزوتهم في الضفة والقدس، هل لفصيل عباس ان يحشد السبل للتصدي والمواجهة لجيش المحتلين الذي دنس "سيادة" مقر المقاطعة، وأجبر حراسها على تسليمهم الكاميرات المنصوبة عل جدرانها في مشهد "إذلالي نادر".

ودون تفاصيل وبلا جدل مكثف، فالحقيقة التي باتت أكثر من ساطعة، ان هذه الفرقة هي من يعمل على قلب الطاولة فعلا على رأس الشعب الفلسطيني، وتقود قطار تمرير "صفقة ترامب" عبر "مقاومتها الذكية جدا".

"الشعوذة السياسية" لم تعد سلاحا فاعلا يا هؤلاء...والوقت لم يعد وقتكم!

ملاحظة: هددت الجامعة العربية وسلطة المقاطعة وتنفيذيتها، أستراليا لو اعترفت بالقدس عاصمة للكيان، وهاي هي فعلت ذلك، فماذا أنتم فاعلون...لكن تذكروا أن فاقدي القدرة لن يسمعهم أي كان، وأنتم أكثر من فاقديها!

تنويه خاص: ما حدث من "مواجهات" بين امن سلطة المقاطعة وبعض المتظاهرين في رام الله بعد استشهاد الشاب نخلة، كشف أن هذا السلوك ضد أنصار حماس ليس سوى جزء من "عقيدة التنسيق الأمني العباسي المقدس"!

موقف بحريني "شاذ سياسيا"!

كتب حسن عصفور/ لم يكن الحديث عن وجود علاقات خاصة بين دولة الكيان ومملكة البحرين بمفاجأة سياسية، فهي ممن استجابت سريعا لدعوات رئيس سلطة المقاطعة محمود عباس بإرسال وفود الى القدس، تحت شعار "زيارة السجين ليست زيارة السجان"، وهي تعلم أن كل زيارة للقدس يجب ان تمر بقناة أمنية إسرائيلية وأخرى ديبلوماسية، أي موافقة الكيان شرط الضرورة لتلك الزيارة.

وبعد سمسرة سلطة المقاطعة وبعض شخصياتها "التي تستعد لمرحلة ما بعد رحيل عباس"، بترتيبات زيارة نتنياهو الى مسقط العاصمة العمانية، بدأ الحديث عن إشارات متلاحقة عن قيام ذات قناة السمسرة الفلسطينية، التحضير بإمكانية قيام نتنياهو بزيارة البحرين، في سباق سياسي كريه.

وسط ذلك، خرج وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد لينصب من نفسه "محاميا عاما" للدفاع عن الموقف الأسترالي حول الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة للكيان، بيانه يمثل ظاهرة غريبة وفريدة بذاته، بأن تصدر البحرين موقفا ليؤيد موقف رفضته أولا جامعة الدول العربية، وأمينها العام وزير خارجية مصر الأسبق، وكذا رفضته منظمة التحرير بلسان أمين سر تنفيذيتها عريقات.

ربما هي من الطرائف والعجائب السياسية، ان تقوم دولة عربية، بالدفاع عن موقف دولة غير عربية قررت ان تكسر قرارا عربيا، بوقاحة مسبقة، رغم ان هناك معارضة علنية من "الرسمية العربية"، ما يمثل منح القرار الأسترالي "زخما عربيا"، ويمثل جسرا عبور لأي دولة ستعترف بالقدس الغربية عاصمة للكيان، وإهانة لكل أسترالي رفض قرار رئيس الوزراء ذاك.

موقف البحرين، هو أول موقف عربي منذ العام 1948، يشكل خروجا عن قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، وجميعها رفضت الاعتراف بضم القدس واحتلالها، واعتبرتها حالة خاصة، ولذا لم يكن من باب النسيان، ان أمريكا لم تعترف بالقدس عاصمة للكان حتى قرار ترامب قبل عام من تاريخ، وكل دول العالم تعلم ان ذلك ضد القانون الدولي والشرعية الدولية.

ولكن الوزير البحريني، يعلن ان دول العالم "تجهل القانون الدولي"، وأن كل قرارات الأمم المتحدة، جمعية عامة ومجلس الأمن حول القدس باطلة، بينما قرارات أستراليا وأمريكا والفلبين، وأي دولة تريد الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة للكيان لديها "كل الحق"، بشرط صغير أن تضعه في سياق "خدعة بسيطة، بالقول إنها ستعترف بالقدس الشرقية عاصمة للفلسطينيين.

أن تكسر البحرين ظهر الموقف العربي، رغم "هشاشته" و"ضعفه" والبعض منهم "كذبه"، شيء وان تصبح محامي الدفاع لتبرير مواقف الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، شيء آخر، فهنا ليست إساءة فقط للموقف العربي والفلسطيني، بل تصبح أداة سامة لم يسبق أن تجرأ عليه أي كان من بلاد العرب.

المفارقة الأهم، ان الوزير البحريني يريد ان يشرح للفلسطيني ما هي مصلحته، وهو من تجاهل أحد أهم قضايا كانت محل صراع خلال مفاوضات اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 بين منظمة التحرير ودولة الكيان، والقدس أحد عناصرها، حيث رفض الوفد الفلسطيني قطعيا ان تكتب القدس الشرقية، وأصر كشرط تفاوضي ان تكتب القدس دون تقسيم، مستندا الى "الشرعية الدولية" وعدم الاعتراف العالمي بما فعلته دولة الكيان، بما فيه موقف الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغالبية دول العالم، عدا ثلاث منها غير ذات قيمة ابدا.

الوزير البحريني أهدى دولة الكيان ما يبحثون عنه، إخراج القدس الغربية، من إطار المحاسبة الشرعية، وترك القدس الشرقية كعنصر استغلال سياسي.

ما حدث من موقف بحريني يجب ان لا يمر مرورا هادئا من سلطة رام الله أولا، ومن الجامعة العربية ثانيا، فهي بذلك لم تكسر القرار الجمعي فحسب، بل قدمت مرافعة لشرعنة الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وتلك الخطورة الأكبر.

هل تصمت سلطة عباس في سياق تقاسم مصالحها مع بعض العرب، ام تغضب وتعلن رفضا صريحا لذلك الموقف.

ننتظر بيانا رسميا واضحا من رئاسة السلطة وخارجيتها وناطقيها، الى جانب مؤسسات منظمة التحرير التي يجب أن تحدد موقفا صريحا واضحا وليس شرحا

وتفسيرا، الرفض والإدانة لا تستوجب تفسيرا، والصمت شراكة بالعار السياسي، يا من تسمون ذاتكم ممثلي شعب، وأنتم لستم منه لا هوية ولا روحا!

ملاحظة: أجهزة أمن سلطة المقاطعة تستنفر ضد كل معارض لسياسة رئيسها العام وتراه "خطرا"، دون تعريف خطر على من بالضبط، لكنها تختفي كليا عن الأنظار مع ظهور جندي من جيش الاحتلال، يا شباب المشهد لا يليق ابدا بكم تاريخا... فكروا قليلا!

تنويه خاص: مع مباركتنا لحماس في ذكرى انطلاقتها، ما كان عليها ابدا أن تصادر قطاع غزة وتشل حركة العمل العام، ليبدو القطاع كأنه "بحيرة حمساوية"..."الشعبية مش بالإكراه"، مش هيك الدين بقول برضه!

"نرفزة فتحاوية" ردا على نداء هنية تشرعن لـ"جديد تاريخي"!

كتب حسن عصفور/ يمكن ان تقول ما يمكنك قوله عن "نوايا" حركة حماس وسلوكها السياسي، وتفتح لها سجلا لا ينتهي من خطايا طالت القضية الوطنية، أبرزها، بلا أي ضبابية، الانقلاب الأسود في يونيو 2007، وارتكاب جرائم قتل ضد أبناء فتح وغيرها، والتطاول على الثورة وزعيمها الخالد، وما حدث خلال سنوات الانقلاب، ومحاولتها دوما، وربما لا زالت الظهور بدور الممثل الموازي لمنظمة التحرير، لكن ما لم يمكن التغافل عنه أيضا، ما لها من حضور لم يعد لأي كان، كارها أو محبا، راغبا او مستنكرا، تجاهله، او القفز عنه، وانها أصبحت جزءا رئيسيا من الحركة السياسية الفلسطينية، لا مستقبل لنظام كياني دون شراكتها.

يوم 16 ديسمبر 2018، وفي مهرجان ذكرى انطلاقة حماس الـ 31، تقدم رئيسها إسماعيل هنية بعناصر أساسية تمثل مدخلا لا بديل عنه للخروج من الكارثة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، عناصر تمثل جوهر أي مشروع للحل السياسي الداخلي.

هنية، طالب بلقاء مع رئيس منظمة التحرير ورئيس فتح محمود عباس لكسر دوران الحلقة المفرغة، التي سارت عليها لقاءات الطرفين، وربما استفاد هنية من "مكالمة العزاء الخاصة من عباس له"، واراد بناء موقف سياسي عليها، وبلا شك فاللقاء بين رئيسي الفصيلين الأكبر، والمسؤولان المباشران عن النكبة الانقسامية، له ان يفتح طريقا عريضا للخروج من ظلامية تقترب من 12 عاما.

هنية طالب بعقد لقاء وطني فلسطيني في غزة أو في القاهرة (عاصمة العرب) لبحث كل شيء وترتيب "البيت الفلسطيني"، وعقد الإطار القيادي، الذي كان نتاجا لاتفاق فصائلي برعاية مصرية عام 2011، ومنه تشكيل حكومة وحدة وطنية نحو انتخابات عامة، وتنفيذ نتائج "لقاء بيروت" يناير 2017 حول منظمة التحرير.

وبتدقيق هادئ، نرى انها المرة الأولى التي تخرج حماس من عرض اللقاء الثنائي الفتحاوي - الحمساوي، (لقاء هنية عباس ليس في ذات السياق)، فتلك العناصر تشكل جوهر المطالب الوطنية، دون تفاصيل أخرى، كالخروج من المرحلة الانتقالية الى مرحلة دولة فلسطين، بكل ما يترتب على ذلك الإعلان، وتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي.

ولكن، المفاجأة السياسية جاءت من حركة فتح (م 7)، حيث سارعت برفض ما تقدم به إسماعيل هنية، محددة شروط مسبقة لأي لقاء مع عباس، وتجاهلت العناصر الهامة الأخرى.

هذا الرفض يكشف أنها فقدت "ميزتها التاريخية" في القدرة على "استيعاب الصدمات"، والتعامل معها ضمن رؤية تساهم في خلق آلية "الضرورة السياسية" لكسر كل المطبات الصناعية في الطريق الوطني العام.

موقف فتح وعباس، الذي جاء سريعا وقبل قراءة نص عناصر مبادرة هنية، يكشف ان هناك قرار مسبق برفض أي موقف يصدر من حماس، صوابا كان ام خطأ، فلا مجال لحل وسط معها، سوى ان تحمل كفنها وترحل.

كان يمكن لفتح (م 7)، ان تعلن موافقة عامة على العناصر الأساسية فيما تقدمت به حماس بلسان رئيسها، ولتتجاهل دعوة لقاء رئيسها عباس، وأن تعلمن موافقة

فورية لعقد لقاء وطني في غزة أو القاهرة، حيث ترتاح هي، أن تعلن تمسكها باستمرار العمل بنتائج لقاء بيروت حول منظمة التحرير، ان تؤكد جاهزيتها بتشكيل حكومة وحدة وطنية فصائلية مع التحضير لانتخابات عامة، مع تعديل بسيط أن تكون لدولة فلسطين، او التوافق على تشكيلاتها في مرحلة انتقالية.

كان لفتح (م7)، ان تعيد دورها القيادي المفقود منذ زمن اعتلاء عباس منصبه، عبر الاستعداد الفوري للعمل المشترك العام، خاصة وأنه ليس "لقاء ثنائيا"، ما يمنحها قوة مضافة بحضور فصائل منظمة التحرير، والتي هي أقرب بالرؤية العامة الى رؤيتها من رؤية حماس السياسية.

بيان الرفض جاء تعبيرا عن انعدام الرؤية الاستراتيجية لحركة فتح (م7)، وهي بذلك تشرعن أي خطوات فصائلية للعمل بعيدا عنها، دون أي حساب للحديث عن "شرعية سياسية"، تحولت لأداة لتكريس الكارثة الكبرى.

فتح (م7)، تشرعن نهاية مرحلة تاريخية وبداية لمرحلة تاريخية جديدة، ما لم تسارع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لها وللشعب الفلسطيني.

التاريخ لا ينتظر المترددين، ولا يسمح بفراغ سياسي.

ملاحظة: جبن سلطة المقاطعة وتنفيذيتها في رفض الموقف البحريني سيكون أداة فعل لتمرير كل ما هو مصائب سياسية...الحديث العام ليس موقفا، بل مساعدة في تمريره، وتصريحات بيبي عن التطبيع العربي دون الفلسطيني رسالة تكثيف للهمالة السياسية.

تنويه خاص: معقول نقرأ ان رئيس سلطة المقاطعة أمر بإعادة بناء منزل الشهيد "أشرف نعالوة" الأيقونة التي نعتز بها، بعد هدمه من قوات الغزو الاحتلالي...هل ننتظرها ام سيراه البعض بالعين الانقسامية المريضة!

وبعد...ماذا تنتظر سيادة الرئيس "المجاهد"؟!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن جواب السؤال، المطروح رسميا وليس شعبيا فقط، قبل 3 سنوات وبعد اغتيال المناضل زياد أبو عين، في قرارات المجلس المركزي، ماذا بعد ومتى؟، لا زال هو السؤال المركزي الذي يعيش حالة تيه متعمدة، منذ عام 2015.

ماذا بعد، سيادة الرئيس محمود عباس، دون ان نقف أمام كل ما تمنحه لنفسك من صفات وألقاب كثيرها باتت ملتبسة حقا، ماذا بعد أن قامت قوات الاحتلال بممارستها الميدانية، بأنه لم تعد لك قيمة سياسية يمكن ان يحسب لها حساب أي كان مقداره.

ماذا بعد سيادة الرئيس عباس، وأنت ترى وتسمع أصوات نداءات جنود جيش الاحتلال يصرخون فرحا باغتيالهم شابا فلسطينيا قرر ان لا يكون "خانعا"، فذهب لطريق التواصل الثوري مع الرصاصة الأولى التي أعلنتها حركة فتح، عام 1965 ردا على مشروع اغتصابي احتلالي، كان شرارة لثورة معاصرة أعادت لفلسطين قيمتها ومكانتها، وسجلت من الانتصارات التي لن يمحيها عدو أو جبان.

ماذا بعد سيادة الرئيس محمود عباس، وقوات الاحتلال دنست كرامة مقرك وبيتك امام ناظرك، تقول لك ماذا أنت بفاعل بعد ان اشبعت الدنيا تهديدا ووعيدا وبيانات تحمل من لغة "سوف النووية"، التي اعتقد من اعتقد أنها ستكون سلاحك الأمضى ضد عدو يستخف بك الى حد الإهانة الشخصية قبل الوطنية.

ماذا تنتظر سيادة الرئيس، بعد ما كان، ليس من سنوات ضاعت فيها هوية الضفة والقدس لتصبح وكأنها "محميات" تحيط بها مستوطنات هودت كل ما يمكنها تهويده.

ماذا تنتظر سيادة الرئيس، وأنت من قال قبل أيام فقط أنه ضد السلاح وضد الصاروخ وضد الطائرة، وتفاخرت بأذلك أمام العالم صوتا وصورة، وقررت ان لديك ما هو أكثر أهمية من كل ذلك، ولن تصمت على ممارسات إسرائيل، فاين

هي أسلحتك "الأهم" من السلاح والصاروخ والطائرة، بعدما قامت به أجهزة الشاباك التي تلتقي رئيسها دوريا وتتفق معه كل ذلك الاتفاق.

سيادة الرئيس محمود رضا عباس، لن نطالبك أن تقف "شاهرا سيفك" فأنت لا تبحث تلوث ملابسك ابدا، عشقك "النظافة" بكل ما لها وعليها، ولن نطالبك ان تخرج لتقود حركة سياسية شعبية من منزلك الى مقر دوامك في المقاطعة، ولكن هل لك أن تعلن صوتا وصورة لقد انتهى الأمر، ولم يعد بالإمكان الاستمرار كما كان.

سيادة الرئيس، هل لك أن تدرك أن كل الادعاءات الورقية، وكل أجهزة الأمن والمخابرات ووسائل الإعلام التي ترضخ لك حينا ولغيرك، وأنت تعرفه جيدا، غالبا، لن تمنحك "بطولة من ورق".

سيادة الرئيس، لن نطالب أن تقوم بفعل شيئ خارج المقرر السياسي المكتوب، لأننا نعلم قدراتك جيدا، لكننا نسألك فقط أن تنفذ حرفيا كل ما كان متفقا عليه، داخل مؤسستك انت، وليس ما طالبتك به قوى المعارضة، التي يحلو لك وصفها بالمتآمرة عليك.

سيادة الرئيس، انت وعناصرك من قال، وليس غيرك، انه مع استمرار ممارسات الاحتلال في القتل والاقتحام وممارسات الاستخفاف بك ومكانتك، لن تستمر الأمور عليه كما كانت، فهل حان وقت "سوف" لتصبح قررت.

سيادة الرئيس عباس نعيد عليك بعضا من المقرر المدرسي في مؤسساتك، التي تتحكم بها من ألفها الى يائها، ومن يخالف يذهب الى جنهم السياسية، فما قررته، مكثفا:

* تعليق التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال.

* سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان

* إعادة النظر في الاتفاق الاقتصادي بكل مكوناته

* اعلان نهاية المرحلة الانتقالية ووقف العمل بكل الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل

* واستنادا الى ذلك تعلن قيام دولة فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19 / 67 لعام 2012

* وعليه يجب العمل من أجل:

- دعوة الإطار القيادي الفلسطيني المشكل عام 2011 للانعقاد فورا في القاهرة، لبحث أسس العلاقات الوطنية الجديدة، على قاعدة انتهاء المرحلة السابقة بكل ما بها وليها وبدء مرحلة سياسية جديدة.

- الاتفاق المؤقت على برلمان دولة فلسطين، وحكومة دولة فلسطين، مع استمرار محمود عباس رئيسا للدولة لفترة انتقالية، لو رغب وأصرت حركة فتح (م 7) على ذلك.

- الاتفاق على ترتيبات أمنية خاصة في قطاع غزة، تشمل القوات الرسمية للدولة ومسؤولياتها، والأجنحة العسكرية للفصائل، الى حين الانتهاء من وضع خطة تشكيل جيش وطني يتحمل مسؤوليته في تحرير أراضي دولة فلسطين المحتلة في الضفة والقدس.

- تحديد رؤية سياسية لمنظمة التحرير تتوافق وإعلان دولة فلسطين، مهاما ودورا ومسؤولية.

سيادة الرئيس الأفكار لا تنبض ابدا لو اردت سلوكا وطنيا في مواجهة سلوك عدو لم يعد يرى ان لك اثرا ..فهل تفعلها حتى لو قلت ما قال الشاعر الوطني الكبير معين بسيسو، قلها ومت!

ملاحظة وتنويه خاص: وأخيرا بعد 67 يوما رحلت سنديانة جديدة، سقط أشرف نعالوه شهيدا في مخيم عسكر بنابلس وهو شاهرا سيفه الوطني، استشهد أشرف بعد مطاردة ستبقى علامة فارقة في مسار المواجهات مع عدو قومي، سلاما لروحك يا "أشرف" من ذاك الذي فقد شرفه!

"وحدة آنية" فتحاوية - حمساوية.. هل لها أثر قادم!

كتب حسن عصفور/ أخيرا أدركت حركة حماس، ان التحرك الأمريكي في الأمم المتحدة ليس حركة استعراضية تنتهي الى لا شيء، بل هي فعل غاية في الجد السياسي، وهي في طريقها لتحقيق "نصر تصويتي" ضد مكون فلسطيني في الجمعية العامة، هو الأبرز لها لو حدث فعلا يوم الخميس 6 ديسمبر 2018.

تحرك أمريكي، نيابة عن دولة الكيان لتشريع قانون في الجمعية العامة، يدين (إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، ولتحريضها على العنف معرّضةً بذلك حياة المدنيّين للخطر، وتوقف كلّ الاستفزازات والأنشطة العنيفة بما في ذلك استخدام الطائرات الحارقة". وتدين المسودة النهائيّة "بناء بنية تحتيّة عسكرية، بما في ذلك أنفاق التسلّل إلى إسرائيل ومعدّات تُتيح إطلاق صواريخ في مناطق مدنيّة".

جوهر القرار فيما لو تم التصويت عليه، سيضع القضية الفلسطينية برمتها تحت مخاطر سياسية كبرى، وسيطيح بجوهر قرار الأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012 حول قبول دولة فلسطين عضوا مراقبا، والذي يؤسس لمرحلة جديدة.

استهداف حماس والجهاد والعمل العسكري في قطاع غزة، هو استهداف لمكون أساسي من مكونات النظام السياسي الفلسطيني، خاصة وأن واشنطن تدمج بشكل واضح بين الأبعاد التنظيمية - السياسية والأمنية في القرار، ولا تضع فاصلا بين مظهر وآخر، وهي تبحث عن تطويق الكيانية الفلسطينية، من خلال تمييز بين جزء منها وآخر.

مشروع القرار، لو نجحت أمريكا في حصول تصويت عليه، سيؤسس لقاعدة "تشريعية جديدة" في الأمم المتحدة تفتح الباب أمام النيل من مسيرة العمل الفلسطيني، ويصبح القرار بذاته قاعدة استناد مستقبلية ضد فلسطين القضية والأدوات الكفاحية.

من حيث المبدأ ما قامت به البعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، هو واجب وطني مفروض، وهو ليس دفاعا عن فصيل او جهة بعينها، بقدر ما هو مواجهة لحرب سياسية قانونية ضد القضية الوطنية، وسبل عملها ضد الدولة القائمة بالاحتلال

لأراضي الضفة والقطاع والقدس، تأكيدا لوحدة أراضي دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة عام 2012.

بعثة فلسطين، لا تملك "رفاهية" النقاش أن المشروع الأمريكي يدين حماس وليس فتح، وعليه يمكنها أن تقف "محايدة" في معركة ليست معركتها، فالسفير رياض منصور، يدرك تماما أن المستهدف هو الكل الوطني الفلسطيني مشروعا وقضية وسبل نضال، لذا لم ينتظر طلبا او مساءلة أو هاتفا للتحرك، فكان تحركه ضرورة لا خيار غيرها.

وجاءت تصريحات قيادات فتحاوية، لتؤكد رفضها للمشروع الأمريكي، تحت شعار ربما هو "الأضعف"، أنها لا تقبل أن تتهم أي حركة فلسطينية بالإرهاب، ومع قيمة الموقف الفتحاوي الرافض للتحرك الأمريكي، لكن الجوهري الذي يجب الحديث به وعنه، ان المشروع يستهدف العمل الوطني الفلسطيني مستخدما حماس والجهاد، أنفاق تسلل سياسية لإدانة مسيرة الشعب ثورة وكفاحا وفعلا.

المشروع الأمريكي، يبحث الغاء أن إسرائيل دولة تحتل أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة، يجب أن تحاسب على عدم تنفيذها عشرات قرارات الشرعية الدولية، وتعمل واشنطن من خلال ذلك المشروع على تأسيس لـ "شرعية خاصة" تصبح عقبة مستقبلية امام أي طلب فلسطيني خاص بالحماية الدولية، او محاكمة حكومة الاحتلال على جرائمها المتتالية.

أمريكا تبحث على تشريع يدين الفلسطيني بتهم "إرهابية" تهدد إسرائيل ومواطنيها، ما يمكن ان يصبح أداة قياس للمساواة بين جرائم حرب ومقاومة مشروعة.

ولذا فمواجهة المشروع الأمريكي ليس خاصا بفصيل أو بعض فصائل بل هو جزء من معركة سياسية قانونية شاملة، لقطع الطرق على إحداث "انقلاب سياسي دولي" ضد المسار الفلسطيني.

وحدة الموقف "الآني" بين فتح وحماس من المشروع الأمريكي، جاءت عبر بيانات بعضها إيجابي" وبعضها "استعراضي"، لكن حماس كان عليها أن تذهب خطوات أكثر جدية من "تغريده ترحيبية" أطلقها د. أبو مرزوق، لتفتح خط

اتصال مع بعثة أمين سر منظمة التحرير، بعيدا عن مشروعيته القانونية، تواصل لتنسيق المواقف عامة، ورسم تصور مشترك ما قبل التصويت.

أن يجري رئيس حركة حماس إسماعيل هنية حركة اتصالات واسعة دون أن يمر على رام الله، فتلك خطوة غير موفقة، وتشير الى "ضيق أفق عصبوي"، كان عليه أن يبدأ بمهاتفة مكتب رئيس السلطة محمود عباس وأمين سر تنفيذية المنظمة، ليؤكد ان حماس لا تقدر ما كان فحسب، بل تبحث تنسيقا خاصا بما سيكون.

الاتصال هنا ليس تنازلا من حماس لفتح، بل هو تأكيد أن التمثيل السياسي ليس رهنا للعبث في المرحلة الانقسامية، خطوة ربما يكون لها أثر يفوق كثيرا كل بيانات الكلام المفيد وغير المفيد.

ملاحظة: مثير للانتباه، غياب أي تحرك أو حضور سياسي – شعبي عند الخان الأحمر، منذ أن بدأت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات في القدس، هل هناك شي ما يتم ترتيبه أن البعض أصابه إنهاك مفاجئ..سؤال وبس!

تنويه خاص: خطاب نتنياهو دفاعا عن "فساده" يجسد الشخصية الوقحة جدا لتحدي كل قانون .. ليت البعض الفلسطيني يستفيد سياسيا من تلك الوقاحة في حصاره العام!